النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 614 ■ من 17 الى 23 يوليوز 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

المغرب بلد فلاحي يفتقد سيادته الغذائية

عبد الله السامي:

ضيف العدد

العمال الزراعيون يعيشون الاغتراب الرأسمالي على غرار العمال الصناعيين، لكن مع حدة أكبر بسبب هشاشة أوضاعهم، وتهميشهم السياسي والاجتماعي

15

خطوة نوعية في طريق هدم الأساطير المؤسسة للكيان وتعزيز الجبهة العالمية المناهضة للصهيونية والامبريالية

06

مأساة المهاجرين الأفارقة في فضاء مغاربي عنصري

13

07 08 09

كلمة العدد:

من أجل النهوض بالحركة النضالية الشعبية في بلادنا

تبدع الجماهير الشعبية أشكالا متنوعة من التنظيمات الذاتية المستقلة(حراكات وتنسيقيات ولجان...) وأساليب نضالية جديدة كمقاطعة بعض الشركات الاحتكارية والمسيرات، خاصة في المناطق المهمشة، والاعتصامات... وتستفيد من منصات التواصل الاجتماعي للتعبئة والتنظيم. وأغلبية هذه الحركات تتميز بتنظيمها ورفعها لمطالب ملموسة مشروعة وطول نفسها وخوضها أشكالا متنوعة من النضال.

ونظرا لفقدان الثقة في جل النقابات والأحزاب، تلجأ الجماهير الشعبية إلى بناء تنظيماتها المستقلة عنها(تنسيقيات وحراكات وحركات احتجاجية...). وهذه ميزة أساسية وعميقة ومتمددة في الزمان وليست عابرة. إنها الشكل الأساسي الذي يتخذه الصراع الطبقي حاليا في بلادنا.

لذلك، فإن ما يجب أن يؤرق كل المناضلين(ات) المخلصين(ات) لشعبنا هو تشتت هذه النضالات الشعبية وعزلتها عن بعضها البعض وابتعاد أغلبها عن القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة. هذا الواقع الذي يؤدي، في الغالب، إلى فشلها في تحقيق أهدافها رغم طول النفس والصمود والتضحيات الجسام(ونذكر هنا، على سبيل المثال، حراك الريف المجيد والنضالات القوية لتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد). كما يجب أن يؤرق المناضلين والمناضلات، المنحازين(ات) لصف الطبقة العاملة، التي من المفروض أن تلعب دورا رياديا في النضال، كون نضالها يتسم بالتشتت والضعف رغم الهجوم الخطير الذي تتعرض له.

في سبل تجاوز الوضع الحالي:

إن إسترجاع الطبقة العاملة لدورها الريادي في النضال يتطلب بناء أدوات نضالها المستقلة(النقابة التي تخدم مصالحها الآنية والحزب الذي يعمل من أجل تحررها من الاستغلال الرأسمالي).

إن تصحيح وضع الحركة النقابية لكي تكون في خدمة الطبقة العاملة والشغيلة يتطلب من كل المناضلات(ين) النقابيات(ين) المخلصات(ين) لهذا الشعار أن يتجاوزوا(ن) الخلافات الثانوية ويتحاوروا(ن) وينسقوا(ن) في النضال وأن يعملوا(ن)على توحيد النضالات بين المركزيات المناضلة عوض التنافس بينها حين يكون مضرا بالوحدة النضالية للطبقة العاملة والشغيلة وأن يكون التزامهم(ن) بمصلحة الطبقة العاملة والشغيلة فوق التزامهم(ن) بهذه النقابة أو المركزية أو تلك.

أما التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، فيتطلب من كل الماركسيين والماركسيات الذين يؤمنون بالضرورة الملحة والحيوية لبناء هذا الحزب دون تردد أو تأخر، تجاوز الحلقية وخوض حوار جدي يهدف إلى المزيد من توضيح التصور لبناء هذا الحزب وتطوير علاقات التنسيق والتعاون بينهم(ن)، وذلك استحضارا للمرحلة الحالية التي يعرف فيها الصراع الطبقي في بلادنا احتدادا غير مسبوق. كما يتطلب من حزب النهج الديمقراطي العمالي المزيد من توضيح مشروعه لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والتعريف به على نطاق واسع.

أما بالنسبة للحركات النضالية الشعبية، فإن من واجب ومسئولية القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة، وخاصة القوى المنحازة لصف الطبقة العاملة والكادحين والكادحات:

-أولا وأساسا، أن تسعى إلى أن تصبح هي المبادرة لإطلاق مثل هذه الحركات النضالية الشعبية والعمل على توحيدها. الشيء الذي يستوجب التواصل المباشر والمثابر مع الجماهير في الأحياء الصناعية والشعبية وفي البوادي والأسواق وغيرها من أماكن تواجد الجماهير الشعبية. وذلك لرصد نبض الشعب واستعداداته النضالية وربط العلاقات مع مناضلاته ومناضليه وكسب ثقتهم(ن) من خلال تبيان أن هناك قوى تسعى، فعلا وليس قولا فقط، إلى مساعدته على بناء تنظيماته الذاتية وتحصينها، وليس الركوب على نضالاته من أجل تحقيق مكاسب خاصة بها. ولم يتوقف حزب النهج الديمقراطي العمالي، منذ المؤتمر الوطني الخامس، على تحفيز مناضلاته ومناضليه على الذهاب نحو الشعب وعدم الإكتفاء بالعمل المنظمات الجماهيرية رغم أهميته.

-ثانيا، الانخراط في الحركات النضالات الشعبية، بقوة، لأن تجاوز هذه الحركات لتحفظاتها أو عدائها للقوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة وانفتاحها على النضال من أجل التغيير يتطلب الصبر من طرف القوى المناضلة وتقديم البرهان، من خلال التواجد الميداني مع هذه الحركات، وليس الاكتفاء بالتضامن المناسباتي معها، أنها فعلا لا تسعى إلى الركوب على نضالها لأهداف ضيقة وخاصة بها. وفي نفس الآن، يجب على القوى المناضلة أن توضح لهذه الحركات أن مطالبها، مهما تكون بسيطة، قد لا تحققها، وحتى إذا حققت جزءا منها، فإن النظام سيلتف عليها ما أن تتراجع الحركة. وأنها بالتالي يجب أن تساهم، قدر المستطاع، في النضال العام من أجل التغيير الجدري الذي سيضمن تحقيق وتحصين مطالبها.

■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima

في بيان للجنته المركزية، حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يدين بشدة تصاعد النزعة العدوانية للإمبريالية واستمرار حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني.

– يدعو إلى النضال الوحدوي لإسقاط قانون الإضراب والتصدي للهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية

« عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها العادية الحادية عشر، يوم الأحد 13يوليوز 2025 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، تحت شعار «لا محيد عن النضال الوحدوي لإسقاط قانون الإضراب وللتصدي لضرب حقوق الطبقة العاملة وباقي الجماهير الشعبية»، حيث تدارست اللجنة المركزية بعمق القضايا الدولية والإقليمية والوطنية ووقفت على دقة المرحلة التي تجتازها المنطقة والعالم. وأصدرت البيان التالي:

تتجلى أهم التطورات دوليا وإقليميا ووطنيا فيما يلي:

دوليا:

–استمرار الركود الاقتصادي للمنظومة الرأسمالية الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تجاوزه من خلال سياسات التقشف، على حساب المكتسبات الاجتماعية، ورفع وتيرة التسلح وقمع الاحتجاجات العمالية والشعبية وتعميق السلطوية وتصعيد العدوانية ضد الأنظمة والشعوب التي تواجه هيمنتها.

–تصدي مجموعة «بريكس» لهيمنة هذه المنظومة، وخاصة الدولار الأمريكي والعقوبات المستعملة من طرفها ضد الدول التي ترفض هيمنتها.

–استمرار وتوسع المقاومة الشعبية لهذه الهيمنة في مختلف مناطق المعمور وتحقيق روسيا لمكاسب هامة في الحرب التي يخوضها النظام في أوكرانيا كوكيل لهذه المنظومة وبدعم تام منها.

–تنامي الوعي وسط شعوب هذه المنظومة، وخاصة الشباب، بطبيعتها اللاديمقراطية والعدوانية والمنافقة وبطبيعة الصهيونية الإرهابية والعنصرية والإبادية، وتعاظم تعاطفها مع القضية الفلسطينية.

إقليميا:

–استماتة المقاومة الفلسطينية المسلحة في غزة وتكبيدها العدو الصهيوني خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، رغم المجازر اليومية والدمار الهائل.

– رغم تحقيق هذه المنظومة الإمبريالية لمكاسب في الشرق الأوسط من خلال إضعاف المقاومة اللبنانية وصعود المنظمات الإسلامية الإرهابية والظلامية إلى السلطة في سوريا، بدعم امبريالي وصهيوني وتركي، فإن هجومها على إيران باء بالفشل بفضل الرد الإيراني الحازم والقوي والذي أحدث دمارا هائلا للكيان ومس أهدافا عسكرية واستخباراتية وعلمية واقتصادية حيوية أدت بالكيان الصهيوني إلى الاستغاثة بحلفائه، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لطلب وقف الحرب.

–استمرار نهوض الشعوب في إفريقيا، خاصة ضد التواجد الاستعماري الفرنسي، رغم مؤامرات الإمبريالية الفرنسية وعملائها في المنطقة.

وطنيا:

–استمرار هجوم النظام والكتلة الطبقية السائدة على حقوق الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي وما تبقى من مكتسبات اجتماعية (التحضير لتمرير قوانين تراجعية فيما يخص التقاعد وقانون الشغل بعد تمرير القانون التكبيلي للإضراب وقانون المسطرة الجنائية وغيرها من القوانين الرجعية) في ظل تصاعد الغلاء وانتشار العطش في مجموعة من المناطق المهمشة، والهجوم على الأراضي في المدن من خلال الحملات الواسعة للهدم والأراضي في البوادي من خلال السطو على أراضي الجموع والهجوم على الحريات والمعارضين والقوى التقدمية والجذرية.

–استمرار تعميق التبعية للإمبريالية والعلاقات مع الكيان الصهيوني ومحاولات هذا الأخير المزيد من اختراق المجتمع المغربي والعمل على تأجيج العداء بين الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري.

–المزيد من فقدان الشعب الثقة في جل الأحزاب والنقابات ولجوئه إلى النضال بشكل مستقل عنها رغم هزالة مكتسبات هذه النضالات.

–ضعف القوى اليسارية والديمقراطية وعدم رغبة بعضها في العمل الوحدوي مما يعيق بناء جبهات النضال وتطور النضال الشعبي.

–مواقف الاسلام السياسي المخزية المساندة للنظام السوري الجديد الارهابي والظلامي العميل للإمبريالية والصهيونية.

بناء على ما سبق، فإن اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

–تدين، بقوة، تصاعد عدوانية المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة التي تهدد البشرية بحرب عالمية وتدعو إلى بناء أوسع جبهة عالمية ضدها، وتحيي عاليا صحوة شعوب، وخاصة شباب، ضد هذه المنظومة ونضالها ضد تصاعد نزعاتها الفاشية والعدوانية، وخاصة في مواجهة حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني في غزة، وتدعو إلى النضال من أجل تفكيك منظمة حلف الشمال الأطلسي العدوانية.

–تسجل تضامنها المطلق واللامشروط مع المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي ضد العقوبات التي طالتها من طرف الحكومة الإمبريالية الأمريكية لدورها في فضح الكيان الصهيوني والشركات الإمبريالية العالمية لضلوعها في الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

–تؤكد، من جديد، دعمها التام للمقاومة الفلسطينية وإدانتها لتطبيع النظام المغربي مع الكيان الصهيوني، وتدعو الشعب المغربي وقواه الحية إلى تصعيد النضال ضد التطبيع وابتكار أساليب جديدة أكثر نجاعة لإسقاطه ودعم الشعب الفلسطيني.

–تشيد بالدعم اليمني النوعي والبطولي لمقاومة الشعب الفلسطيني عبر فرض حصار بحري ضد العدو الصهيوني واستهدافه المستمر بالصواريخ، وتدين، بقوة، العدوان الصهيوني ضد الشعب اليمني وتعبر عن تضامنها التام معه.

–تعبر عن دعمها المطلق لنضال شعوب إفريقيا من أجل التحرر من هيمنة الإمبريالية، وفي مقدمتها شعوب بوركينا فاصو ومالي والنيجر، وإدانتها الشديدة للمؤامرات التي تحيكها الإمبريالية، وخاصة الفرنسية ضدها.

–تحيي النضالات العمالية والشعبية ببلادنا وتدعو مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي إلى الالتحام بها ودعمها.

–تدعو القوى الديمقراطية والحية إلى تنظيم مقاومة الشعب المغربي للتصدي للسطو على الأراضي في المدن والبوادي وتعبر عن تضامنها مع الضحايا.

–تناشد الحركة النقابية المناضلة والجبهة الاجتماعية المغربية وكل القوى الحية إلى الاستعداد الجدي لخوض النضال ضد القوانين المجحفة (قانون الشغل والتقاعد...) التي يعتزم النظام تمريرها، مع الاستمرار في التصدي للقانون التخريبي للحق في الاضراب.

–تعبر عن تضامنها مع كافة ضحايا القمع المخزني، وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وتوقيف المتابعات الكيدية في حق المناضلين/ت ونشطاء التواصل الاجتماعي.

–كما تدين، بأشد العبارات، القمع الذي تعرض له المحتجون أمام مسرح محمد الخامس رفضا للتطبيع ضدا على إرادة الشعب المغربي وقواه الحية الرافضة للتطبيع بكل أشكاله بما فيه التطبيع الأكاديمي.

–تعبر عن مساندتها للنضالات الشعبية في مختلف مناطق المغرب، وتشيد بالحراك الشعبي لساكنة «آيت بوكماز» بإقليم أزيلال، وتحيي عاليا نضالها السلمي والمشروع دفاعا عن حقوقها العادلة، وعلى رأسها الحق في الصحة والتعليم وتوفير البنية التحتية، كما تناشد القوى التقدمية والديمقراطية بمساندة الساكنة في تنفيذ الملف المطلبي المشروع للسكان.

اللجنة المركزية

الأحد 13 يوليوز 2025.

الناظور: الاتحاد المغربي للشغل – جهة الشرق في مسيرة احتجاجية

– صرخة الشغيلة في وجه الصمت والتغول على العمال بشركة ناظور سيريال

– رسالة نضالية قوية من جهة الشرق: كفى من خنق الحريات وطرد العمال والإجهاز على حقوقهم، نريد تنمية وعدالة وكرامة

بكل فخر واعتزاز، يحيي التنسيق الجهوي للاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق المشاركة النضالية الواسعة والقوية في المسيرة الجهوية التي شهدتها مدينة الناظور يوم السبت 12 يوليوز 2025، والتي جسدت وحدة الشغيلة بمختلف أقاليم الجهة، والتفافها حول مطالب عادلة ومشروعة، وعلى رأسها:

– احترام الحق الدستوري في التنظيم والانتماء النقابي؛

– وضع حد للاعتداءات على الحريات النقابية، ووقف مسلسل الطرد والترهيب في حق مناضلي/ات الإتحاد المغربي للشغل بمختلف الشركات والوحدات الإنتاجية بجهة الشرق.

– ×وضع حد للطرد التعسفي لعمال شركة ناضور سيريال وعودتهم للعمل فوراً دون قيد او شرط ، وتعويضهم عن كل الأضرار التي لحقتهم.×

– إقرار آليات دائمة وفعالة للحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي والإقليمي؛

– بلورة سياسة تنموية حقيقية لجهة الشرق تُنهي كل أشكال التهميش والإقصاء ،وتوفر الشغل والكرامة.

لقد كانت هذه المسيرة لحظة نضالية بامتياز، شارك فيها ممثلون عن جميع الاتحادات المحلية المكونة للجهة: تاوريرت، جرسيف، الدريوش، بركان، جرادة، وجدة، فجيج، والناظور، إضافة إلى ممثلين عن الجامعات الوطنية والتنظيمات الموازية من شبيبة عاملة ونساء مناضلات. وقد رفعت خلالها شعارات قوية تعبّر عن الغضب الجماعي من استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الشغيلة، والصمت المريب للسلطات، وغياب إرادة حقيقية للتغيير.

إننا في التنسيق الجهوي للاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق، وبعد النجاح اللافت لهذه المحطة النضالية التاريخية، نعلن للرأي العام ما يلي:

– نثمن عالياً المشاركة المكثفة والمنضبطة لمناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق والإطارات المناضلة المساندة ، ونعتبر أن هذه الملحمة تشكل إحدى مداخل الفعل النقابي المرسخة لثقافة الوحدة والالتزام والمسؤولية؛

– نحمل الجهات المعنية كامل المسؤولية في ما تتعرض له الحريات النقابية من انتهاكات متواصلة، وندعوها إلى التحرك العاجل لوضع حد لكل مظاهر التعسف والخرق السافر للقانون داخل عدد من المقاولات والمؤسسات؛

– ندعو إلى تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي لسنة 2019، بإحداث فضاءات مؤسساتية جهوية وإقليمية دائمة للحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول؛

– نطالب بمخطط تنموي مندمج بجهة الشرق، يرتكز على العدالة المجالية وخلق فرص الشغل اللائق ومحاربة الفقر والتهميش، وليس على المقاربات الأمنية والمعالجات الترقيعية.

ختاماً، نؤكد أن الاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق سيظل صوتاً صادحاً بالحق، وفياً لخطه الكفاحي الأصيل، ومنحازاً دوماً لقضايا العمال والعاملات، وأنه ماض في مسيرته النضالية حتى انتزاع الكرامة الكاملة والحرية النقابية والتنمية الحقيقية.

وحدتنا قوتنا... وكرامتنا خط أحمر

عن التنسيق الجهوي للاتحادات المحلية والفروع الجهوية للجامعات والتنظيمات الموازية
الناظور في: 13 يوليوز 2025

وجدة:

عمال شركة موبيليس يصعّدون نضالهم ويطالبون بتنفيذ الأحكام

في إطار البرنامج النضالي المتواصل الذي تخوضه الشغيلة العاملة بشركة موبيليس للنقل الحضري بوجدة، نظم عمال ومستخدمو الشركة صباح يوم الثلاثاء 15 يوليوز 2025، ابتداءً من الساعة العاشرة، وقفة احتجاجية أمام قصر العدالة بوجدة، وذلك للمطالبة العاجلة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدتهم، والتي ما تزال معلقة دون مبرر رغم قوتها القانونية ومضامينها المنصفة.

وقد رفع المحتجون، المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، شعارات قوية عبّرت عن رفضهم للتماطل في تنفيذ الأحكام، واعتبروا ذلك استخفافاً بحقوقهم وتعطيلاً غير مبرر للعدالة الاجتماعية التي يطمحون إليها. كما عبّروا عن استيائهم من سياسة اللامبالاة التي تقابل بها نضالاتهم المشروعة من طرف إدارة الشركة وبعض الأطراف المتدخلة في الملف.

وفي خطوة إيجابية خلال هذه المحطة، تم استقبال الرفيق عزيز الداودي، النائب كاتب العام للاتحاد المحلي لنقابات وجدة والكاتب العام للنقابة الممثلة لعمال شركة موبيليس، من طرف رئاسة المحكمة، حيث جرت مناقشة مستفيضة حول ملفات الأحكام القضائية غير المنفذة، ومختلف العوائق التي تحول دون تنفيذها.

وقد تم خلال هذا اللقاء التأكيد من طرف رئاسة المحكمة على الحرص الجاد على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في أقرب الآجال، بما يضمن إنصاف العمال وصون حقوقهم المكتسبة، في احترام تام لمبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء.

واعتبر الاتحاد المحلي هذه المبادرة خطوة إيجابية يجب أن تُترجم على أرض الواقع، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الشغيلة ستواصل تأطيرها الميداني ونضالها السلمي حتى انتزاع كافة الحقوق وتنفيذ كافة الأحكام القضائية بدون تسويف أو تأجيل.

للاشارة فقد سبق لعمال الشركة ان نظموا عدة اشكال احتجاجية منها تنظيم وقفة حاشدة يوم الخميس 10 يوليوز 2025، أمام مقر ولاية الجهة الشرق احتجاجا على تدهور الأوضاع المهنية والاجتماعية داخل الشركة، واستمرار صمت الجهات المسؤولة محليًا وجهويًا تجاه الخروقات الخطيرة التي تطال حقوق العمال ومنها تأخير صرف الأجور، والإجهاز على الحقوق الاجتماعية، والإهمال المتواصل لمرافق العمل، ناهيك عن غياب الحد الأدنى من شروط الصحة والسلامة المهنية داخل المستودعات. اضافة لغياب الحوار الجاد والمسؤول وتواطؤ مسؤولي الجماعة والسلطات المحلية.

عن محمد علاي
واحمد عشور بتصرف

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

تدين السلوكات العدوانية للإدارة الأمريكية ضد المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيز

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض عقوبات ضد المقررة الأممية الخاصة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيدة فرانشيسكا ألبانيز، في محاولة جديدة لترهيبها وتطويعها، ولثنيها أساسا عن الدعوة لمساءلة شركات وشخصيات صهيونية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهو ما أثار قلق الأمين العام للأمم المتحدة واستنكار العديد من المسؤولين الأمميين الآخرين معتبرين الأمر سابقة خطيرة تهدد منظومة حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

إننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب وبمناسبة هذا السلوك العدواني والبلطجي الخطير للإدارة الأمريكية الذي يؤكد مرة أخرى تعاملها المتعالي والمتعجرف تجاه المسؤولين الأمميين والمؤسسات الأممية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ فإننا نعلن ما يلي:

1. إدانتنا لهذا القرار الأمريكي العدواني الجديد واعتباره ممارسة بلطجية تفضح بشكل ملموس مستوى الانحدار السياسي والأخلاقي والطابع الفاشي الذي وصلت إليه الإدارة الأمريكية في حماية مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني ومجرمي الحرب المرتبطين به من مؤسسات وأشخاص.

2. تضامننا التام مع المقررة الأممية، السيدة فرانشيسكا ألبانيز، وتثميننا لكل المواقف المشرفة التي عبرت عنها العديد من الجهات والمسؤولين الأمميين تنديدا بهذا القرار الأمريكي الأخرق، مع دعوتنا لأوسع اصطفاف عالمي ضد ما أصبحت تشكله الفاشية الأمريكية وحليفتها الصهيونية من خطر ومن حالة شادة عالميا على كل المستويات.

3. تنديدنا مجددا بحرب الإبادة التي يواصلها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بدعم لا محدود من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، مع الدعوة لتقوية كل أشكال الدعم لصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، ولكل جبهات المقاومة ضد المخطط الإمبريالي، الصهيوني . الأمريكي بالمنطقة.

4. إدانتنا المتجددة لكل أوجه التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونداءنا لتكثيف وتقوية مختلف أشكال النضال المتواصلة ضده، إلى حين إسقاطه وتخليص بلادنا من عاره، وصيانة الأجيال القادمة من مخاطر الإختراقات الصهيونية المدمرة لمقومات كياننا الوطني على كل الواجهات.

لجنة المتابعة
الرباط في 11 يوليوز 2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال خنيفرة يتضامن مع ساكنة ايت بوكماز

في وعي منها بواقع التهميش الممنهج من الدولة المخزنية ومن محدودية صلاحيات الأجهزة المنتخبة على مقاس الريع والولاءات، انتفضت الجماهير الشعبية بدواوير آيت بوكماز إقليم أزيلال في مسيرة ضمت المئات من الكادحين وأبناء الشعب المهمشين يتخوم جبال الأطلس حيث الانقطاع التام عن العالم لانعدام شبكات الإتصال، مطالبين بما هو من المفروض توفره من الحد الأدنى من العيش الكريم، حيث تلخصت مطالب الجماهير الشعبية لآيت بوكماز (32 دوار) في فك العزلة عبر فتح وتأهيل مسالك طرقية وتوفير تغطية شبكة الهاتف والانترنت، وتوفير البنيات الأساسية في قطاع التعليم في مختلف المستويات .ومركز للتكوين المهني، تعزيز الخدمات الصحية ...

وتماشيا مع طبيعتها المخزنية والبوليسية، قامت السلطات بمحاصرة المحتجين ومحاولة منعهم من مواصلة مسيرتهم المتوجهة صوب ولاية جهة بني ملال-خنيفرة مرورا عبر عمالة إقليم أزيلال، الا ان هذا الحصار انكسر على جدار من الصمود للجماهير الشعبية التي واصلت شق طريق مسيرتها عبر مسالك جبلية لتصل الليلة إلى آيت محمد حيث تجسد مبيتا ليليا في انتظار استئناف مسيرتها صباحا.

وإننا بحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال خنيفرة ونحن نتابع عن كثب مسيرة آيت بوكماز، نسجل بفخر واعتزاز تلاحم الجماهير الشعبية حول مطالبها الشرعية ونعلن ما يلي:

- كامل تضامننا مع الجماهير الشعبية لآيت بوكماز ودعمنا لمسيرتهم والتفافهم حول مطالبهم الموحدة ؛
- إدانتنا محاصرة الدولة المخزنية عبر سلطاتها بإقليم أزيلال الجماهير المحتجة لمنعها من مواصلة مسيرتها؛
- مطالبتنا بالاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية لآيت بوكماز؛
- دعوتنا لكل كادحي وكادحات آيت بوكماز لمزيد من الوحدة والنضال من أجل العيش الكريم؛
- دعوتنا كل الإطارات التقدمية والقوى الحية لحشد الدعم للجماهير الشعبية بآيت بوكماز وغيرها بمختلف المناطق المهمشة والمقصية من التنمية والمحرومة من أبسط شروط العيش الكريم بجهة بني ملال-خنيفرة،

ولايفوتنا في الأخير أن نعلن عن تضامننا ايضا مع ساكنة ايت مديس(دمنات) والتي انطلقت في مسيرة لذات الأسباب .

عن المكتب الجهوي
09/07/2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يستنكر استهداف مناضليه

في سياق يتسم بتعاظم الهجوم الطبقي على الحقوق والحريات واستفحال الفساد وتغوّل الدولة البوليسية يتابع المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب، بغضب وقلق شديدين، فصول الاستهداف الممنهج الذي يتعرض له رفيقنا إبراهيم كيني عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي، وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والذي يمثل اليوم أحد أبرز الوجوه المناضلة التي أربكت لوبيات النهب والريع بجماعة أكلو وإقليم تزنيت عمومًا.

لقد أقدم رفيقنا، من موقعه السياسي والحقوقي، وبموجب التزامه النضالي العميق بقضايا الجماهير الكادحة، على فضح ما سُمِّي زورًا «مشاريع تنموية»، تحوّلت إلى واجهة للاسترزاق وتبييض الريع وتوزيع الغنائم بين الانتهازيين تحت غطاء جمعيات رياضية وتنموية وهمية في منطقة تعاني الفقر والبطالة وغياب الحد الأدنى من البنيات التحتية، وتصحر المجال، وزحف الرمال، وجفاف الأرض، وتهميش الإنسان.

إن «جريمة» رفيقنا، في نظر المخزن ولوبيات الفساد، هي أنه تجرّأ على تسمية الأشياء بمسمياتها، وفضح التواطؤ المكشوف بين «فاعلين جمعويين» والسلطة المحلية والمجلس الإقليمي لتزنيت، في نهب المال العام وهو ما دفع هذه الأطراف إلى تقديم شكايات كيدية ضد الرفيق، انتهت بإدانته بثلاثة أشهر موقوفة التنفيذ، وغرامات مالية، وما تزال المحاكمة متواصلة أمام محكمة الاستئناف بأكادير في جلسة عاشرة تعكس إصرار النظام على إرهاب كل من يعارضه.

إن هذه المتابعة القضائية ليست سوى جزء من مسلسل القمع الذي يستهدف الأصوات المناضلة الرافضة للاستبداد والفساد وهي ليست قضية شخصية، بل قضية سياسية بامتياز لأنها تستهدف خطًا نضاليًا كاملًا يعبر عنه حزبنا وكل مناضليه ومناضلاته الذين جعلوا من فضح الاستغلال والنهب محورًا مركزيا في معاركهم الميدانية.

إننا في المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي

- أولا: نعلن تضامننا المبدئي المطلق واللامشروط مع رفيقنا إبراهيم كيني، ونعتبر أن ما يتعرض له هو استهداف مباشر للحزب وخطه الكفاحي
- ثانيًا: نؤكد أن هذه المحاكمة ليست سوى حلقة من حلقات استعمال القضاء كعصا سياسية لإخراس المناضلين والمناضلات وترهيب كل من يجرؤ على كشف الحقيقة، خاصة في المناطق المهمشة التي تعتبرها الدولة مناطق صمت وخضوع
- ثالثا: نحمّل الدولة المغربية، بمؤسساتها السياسية والقضائية، كامل المسؤولية عن هذه المتابعة الظالمة، وعن التواطؤ المكشوف مع لوبيات الفساد والنهب، التي حولت المال العام إلى مصدر للثراء غير المشروع.
- رابعًا: ندعو كافة الإطارات التقدمية، النقابية، السياسية، الحقوقية، والجمعوية، إلى الاصطفاف الميداني مع رفيقنا كيني وتحويل قضيته إلى معركة سياسية ضد الفساد والاستبداد.
- خامسًا: نؤكد أن حزب النهج الديمقراطي العمالي سيظل وفيًا لموقعه في الصراع الطبقي، مدافعًا عن الكادحين منخرطًا في كل المعارك التي ترفع شعارًا واضحًا: لا ديمقراطية مع الفساد، ولا حرية مع القمع، ولا عدالة بدون نزع أسباب النهب والاستغلال.

ختاما:نهيب بكافة المناضلات والمناضلين ومختلف الإطارات الديمقراطية والتقدمية، إلى الحضور الوازن والمشاركة في مؤازرة الرفيق إبراهيم كيني خلال جلسة محاكمته التي ستنعقد يوم الثلاثاء 15 يوليوز 2025 بمحكمة الاستئناف بأكادير ابتداءً من الساعة العاشرة صباحا.

اكادير: 11 يوليوز 2025

بعض من واقع الطبقة العاملة المغربية في مؤشرات كمية وكيفية (الجزء 5/5)

في أعطاب الفعل النقابي ومعيقات تجذره

الهاشمي كبدة

محورت الماركسية الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة ضمن مفاتيح تحقيق التغيير الثوري لبناء المجتمع الاشتراكي. ولم تختصره في إدراك الفرد لموقعه في المجتمع، بل رفعته إلى مستوى إدراك الطبقة العاملة لموقعها في عملية الإنتاج وإلى مستوى استيعابها لشروط الاستغلال من طرف الطبقة البورجوازية. وركزت على دور الصراع الطبقي في تحول الطبقة العاملة من طبقة مادية غير واعية بموقعها إلى طبقة عاملة واعية بمصالحها. وحري بالإشارة إلى أن الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة يتطور ويتعزز عبر التكوين الفكري والثقافي والتاسيس والمشاركة في الفعل السياسي ضمن التنظيمات السياسية العمالية، وفي الفعل النقابي ضمن المنظمات النقابية التي تسعى إلى تصحيح شروط استغلال هذه الطبقة. وبالنظر إلى صعوبة الإحاطة بالوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة المغربية في جميع الأبعاد، سنكتفي بملامسة بعض عناصره في البعد النقابي.

يرصد، على مستوى تمتع الطبقة العاملة المغربية بالوعي الطبقي في بعده النقابي، تشتت الفئات المنقبة منها، بندرتها (لا تتجاوز نسبة منتسبات ومنتسبي الساكنة المغربية النشيطة المشتغلة المنخرطات والمنخرطين في النقابات 4،7 % (32)، على مشهد نقابي متشرذم. وقد نجح النظام المخزني في ترويض واحتواء القيادات البيروقراطية لهذا الأخير مما كفل اطمئنانه إلى عدم خروج احتجاجات الحركة العمالية عن الحدود التي يرسمها على الدوام «للنقابات»، والتي عادة ما تؤثث الفضاء النقابي وتضفي عليه مسحة من الديمقراطية المزيفة، وتوهم المأجورات والمأجورين البسطاء عبر الوعود الكاذبة بمآل أوضعهن/هم إلى التحسن في ظل نمط اقتصادي نيو ليبرالي متوحش يكرس ويزيد من الفجوة بين أسفل الهرم الاجتماعي المدقع وقمته المترفة والباذخة، والذي يتسم بالريع وبالامتيازات وبالأجور العليا لخدامه وبرعايته للفساد المستفحل وبالاغتناء السريع وتهريب الأموال والثروات ... والأدهى انتساب جزء من الطبقة العاملة المغربية إلى نقابات ذيلية لأحزاب سياسية أو يهيمن عليها مكون سياسي من قبيل الفيدرالية الديمقراطية للشغل (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (حزب الاستقلال)، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (حزب العدالة والتنمية)، والتي لا تنظر إلى منخرطاتها ومنخرطيها من العاملات والعمال ومن المستخدمات والمستخدمين ومن الموظفات والموظفين إلا من زاوية اعتبارهن/هم كتلة انتخابية تستثمر في الانتخابات المخزنية يستوجب الحفاظ عليها وتنميتها بالعمل بشتى الوسائل لتأبيد استغلالهن/هم وتوهيمهن/هم.

وينتمي جزء أخر من الطبقة العاملة المغربية إلى نقابات تحمل شعارات «التقدمية والاستقلالية والديمقراطية...» (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل)، لكنها مثخنة بالبيروقراطية وتخضع لإملاءات التحالف الطبقي المحتكر لوسائل الإنتاج والذي يتدخل في شؤونها الداخلية وينيطها بأدوار تخديرية للطبقة العاملة وعموم الشغيلة، ويعهد لها أيضا بمهام احتوائية لحركاتها الاحتجاجية عبر وصفات متعددة ومبتكرة (السلم الاجتماعي، تلافي زعزعة الأوضاع الأمنية، الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ...)، مما يكرس مزيدا من استغلال المنتميات والمنتمين إليها وتأبيد هضم حقوقهن/هم العادلة والمشروعة. ولم يخرج الإضراب العام ليومي 05 و06 فبراير 2025 والذي دعت إليه تلك المركزيتان عن نطاق المرسوم لقيادتيهما البيروقراطيتين.

وجدير بالذكر أنه، رغم تنصيص النظام المخزني في دساتره الممنوحة على الحق في التنظيم النقابي وعلى الحق في الإضراب، ورغم تأثيثه المشهد النقابي بفسيفاء من «النقابات»، فالتمتع بالحريات النقابية وممارسة الإضراب والاحتجاج لاسيما بالقطاع الخاص منتهكة ومحاربة بجسامة. فيسجل بهذا الصدد أنه، إن كان متاحا إلى حدود الساعة تأسيس النقابات وتنفيذ الإضراب في المؤسسات الإنتاجية للقطاع العمومي والشبه عمومي مع اعتبار الإضراب تغيبا غير مشروع عن العمل ومن ثمة الاقتطاع من أجور المضربات والمضربين عن العمل، فإنه بالقطاع الخاص يرصد تواطؤ أجهزة النظام المخزني مع الباطرونا التسلطية لاستئصال اي فعل يرمي إلى توطين العمل النقابي وإلى ممارسة الإضراب والاحتجاج، مما يجرد العمال والعاملات من سلاحهن/هم الوحيد الكفيل بالدفاع عن حقوقهن/هم العادلة والمشروعة والقمين بانتزاع مكاسبهن/هم وبفرض مطالبهن/هم وبوضع حد لانتهاك حقوقهن/هم الشغلية. وبمصادرة حرياتهن النقابية وبتجريدهن/هم من حقهن/هم في الإضراب والاحتجاج، تعمد الباطرونا إلى طرد وتسريح كل عامل(ة) تجرأ(ت) بالصدح بالمطالبة بحقوقه(ا) وبرفض شروط الاستغلال والقهر وبشجب انتهاكات الحقوق الشغلية. وغالبا ما تستعمل الباطرونا جهاز القضاء للنظام المخزني لمحاربة العمل النقابي في نسيجها الإنتاجي، إذ تعمد إلى متابعة العاملات والعمال المضربات والمضربين عن العمل قضائيا بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي المجرم للإضراب فيزج بهن/هم في السجن ومن ثمة التخلص منهن/هم وتهديد كل عامل(ة) بنفس المصير. وبتمرير النظام المخزني لقانون الإضراب فهو يجهز على خوضه في القطاعين العام والخاص معا.

وعلى ضوء الحالة الواردة آنفا، وفي مسعى القضاء على ذيلية وبيروقراطية التنظيمات النقابية المركزية والقطاعية، فإن الأمل معقود على إرساء وتفعيل التوجه النقابي الديمقراطي داخل تلك التنظيمات ليستثمر الإمكانات المتاحة في تأطير الطبقة العاملة بما يساهم في تعبئة العاملات والعمال ليتسلحوا بالكفاحية العمالية في أفق انخراط الطبقة العاملة في مشروع التغيير السياسي الجذري المنشود ألا وهو بناء حزبها وحزب عموم الكادحين والذي شرع الرفاق والرفيقات في النهج الديمقراطي العمالي في هيكلة بنياته بعد المؤتمر الخامس لحزبهن/هم.

إنتهى

حين يصمت الشرق: انهيار وهم التعددية وبزوغ الأممية الشعبية (الجزء 4)

أبوعلي بلعزيان.

المبحث الخامس: إيران والثورة في زمن العزلة؟

بين كل الفاعلين فيما يُسمى بالمحور الشرقي، تبقى إيران حالة فريدة، لا لأنها تملك القوة العسكرية أو الاقتصاد الأضخم، بل لأنها وحدها التي دفعت الثمن كاملاً لموقفها السياسي منذ 1979: حصار، عقوبات، اغتيالات، حروب بالوكالة، وعزلة دولية شبه تامة. وبرغم كل ذلك، ما زالت طهران تقاوم، وتصرّ على أنها لن تدخل بيت الطاعة الأمريكي، ولن تفاوض على سيادتها تحت فوهة البندقية.

إن قراءة التجربة الإيرانية من منظور راديكالي تتطلب تجاوز السرديات الإعلامية الغربية، كما تتطلب التحرر من القراءات الطائفية التي تختزل الصراع في بعد مذهبي أو قومي. فإيران، رغم تناقضاتها الداخلية العديدة، تمثل منذ أربعة عقود نموذجًا لدولة اتخذت خيارًا جذريًا بمواجهة المنظومة الإمبريالية، وبناء استقلال قرارها الوطني على قاعدة صلبة من مقاومة التبعية.

–1 من الثورة إلى التحدي البنيوي.

حين أطاحت الثورة الإسلامية بنظام الشاه سنة 1979، لم يكن التحدي داخليًا فقط، بل كان بمثابة صفعة لمنظومة التبعية التي أسستها واشنطن في الشرق الأوسط. الشاه لم يكن مجرد حاكم، بل كان قاعدة عسكرية أمريكية كاملة، وشرطي الخليج، وسوقا مفتوحة أمام الشركات الغربية. سقوطه لم يكن سقوط نظام محلي فقط، بل تهديدًا لمجمل البنية الإمبريالية في المنطقة.

منذ اللحظة الأولى، فهمت إيران أن استقلال القرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات اقتصادية وعسكرية وأمنية غير خاضعة للوصاية. ولهذا، شرعت في بناء منظومتها الدفاعية، ونسج تحالفاتها الإقليمية، والانخراط في دعم حركات المقاومة، من لبنان إلى فلسطين، ومن العراق إلى اليمن. هذا الخيار جعلها في مرمى الاستهداف الدائم، لكنه منحها في الآن ذاته موقعًا رمزيًا في وجدان كثير من شعوب الجنوب، بوصفها حالة صمود متقدمة.

–2 مأزق التفاوض تحت السلاح.

إيران اليوم تقف على حافة هاوية حقيقية. الضغوط الاقتصادية بلغت ذروتها، والخناق المالي يشتد، والشعب يعاني من تبعات عقوبات مجرمة تُفرض باسم القانون الدولي. ومع ذلك، فإن أخطر ما يواجهها ليس الحصار، بل الإغراء بالتفاوض من موقع ضعيف، تحت التهديد العسكري والابتزاز النووي.

التجربة أثبتت أن كل دولة اختارت التفاوض تحت الضغط العسكري، انتهت إلى التفكك والوصاية. من بغداد إلى كابول، ومن طرابلس إلى الخرطوم، كانت النتيجة واحدة: تفكيك الدولة، نهب الثروات، وتسليم السيادة لشركات الأمن ومؤسسات الدين. إيران، بحكم تجربتها الثورية، تدرك أن الخط الأحمر الحقيقي هو القبول بالتفاوض على السيادة، لا على التفاصيل.

الخطاب الراديكالي يرفض هذه التسوية، لأنه يعلم أن الإمبريالية لا تقنع، بل تُجبر. ولا تفاوض إلا من أجل الاستسلام. ولهذا فإن الصمود الإيراني، رغم تكلفته، هو في ذاته مقاومة، ومجرد الرفض هو فعل تحرري في عالم يُراد له أن يطيع.

–3 خذلانٌ الحلفاء وتحدي الاستقلال.

أكثر ما يُثقل على إيران اليوم ليس فقط الضغوط الخارجية، بل خذلان من كانت تراهن عليهم كحلفاء استراتيجيين: روسيا التي صمتت، الصين التي انسحبت، ومحيط عربي يتأرجح بين العداء الصريح والحياد القاتل.

هذا الخذلان لا يجب أن يُفهم كضعف في التجربة الإيرانية، بل كفرصة لصياغة مسار جديد من المقاومة غير المبنية على الحلفاء الدوليين. فالتجربة الراديكالية الحقيقية تبدأ حين تنكسر كل أوهام الدعم، ويُعاد بناء التحالف من القاعدة: من الشعوب، من الحركات، من المقاومات الصغيرة، من مراكمة الفعل من تحت، لا من فوق.

فحين تصمت موسكو، وتنشغل بكين، يمكن لغزة أن تتكلم، ويمكن لصنعاء أن تفتح جبهة جديدة، ويمكن لبيروت أن تعيد المعنى لمعادلة الردع. هكذا فقط يتحول الصمود الإيراني إلى دينامية أممية لا مركزية، تتجاوز الدولة القومية إلى شبكات مقاومة بلا مركز.

–4 تناقضات الداخل وصراع البقاء.

لا يُمكن في هذا السياق إنكار وجود تناقضات داخلية حادة في النموذج الإيراني: سلطوية سياسية، تضييق على الحريات، نزاعات بين مراكز القوى، وتفاوت طبقي متصاعد. هذه التناقضات لا تُبطل أهمية موقفها الخارجي، لكنها تفرض ضرورة النقد من الداخل. فالتحرر الحقيقي لا يكون فقط في مواجهة الخارج، بل أيضا في تفكيك البُنى القمعية داخليًا.

الخطاب الراديكالي لا يمنح صكوك براءة لأنظمة تعادي الإمبريالية، بل يُطالبها بتطهير الداخل من كل ما يعيد إنتاج التسلط. ولهذا فإن الثورة الإيرانية، إن أرادت أن تواصل مسارها التحرري، فعليها أن تحرر شعبها كما تقاوم الهيمنة. فالتناقض لا يُعالج بالقمع، بل بإشراك الناس في القرار، وبإعادة الاعتبار لمفهوم الشعب كثورة لا ككتلة صامتة.

–5 إيران كحالة رمزية لا جغرافية فقط.

إيران، في نهاية المطاف، ليست دولة فحسب، بل رمز. رمزٌ للصمود، لعناد الجغرافيا، لرفض الانبطاح، لعدم القبول بالحلول الوسط في زمن تُشترى فيه المواقف بالدولار أو اليورانيوم المخصب. ولهذا فإن استهدافها يتجاوز حدودها. هو استهداف لمفهوم «الدولة المقاومة»، ولو كانت محاطة بالعقوبات، ومعزولة عن المؤتمرات، ومحرومة من النوافذ الإعلامية.

حين تُضرب إيران، لا يُستهدف نظام فقط، بل يُراد قتل الفكرة: فكرة أن بالإمكان الوقوف، حتى وحيدك، في وجه العالم، ما دمت تمتلك إيمانا بشعبك، وسندًا من تاريخك، وجرأة في قلب المعادلات.

«المؤتمر اليهودي المناهض للصهيونية» المنعقد بفيينا في يونيو 2025 :

خطوة نوعية في طريق هدم الأساطير المؤسسة للكيان وتعزيز الجبهة العالمية المناهضة للصهيونية والامبريالية

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة المد لحركات التحرر الوطني في ستينات القرن 20 ووضعت في مؤتمرها التأسيسي سنة 1965 الميثاق الوطني الفلسطيني (دستور المنظمة) كانت قد موضعت نفسها أولا في موقعها الطبيعي كحركة تحرير وطني من الاستعمار العنصري الصهيوني الذي تم استنابته قسرا وبالحديد والنار من طرف الامبريالية البريطانية ثم احتضنته الو.م.أ ودعمته باقي الامبرياليات ، ووضعت كهدف لها ثانيا تحرير فلسطين كاملة وإقامة «الدولة الفلسطينية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني» وكانت بذلك تضع الحل الاستراتيجي الجذري النقيض للكيان الاستعماري في إطار استراتيجية التحرير الشامل للشعوب العربية والمغاربية.

إ. حفيظ

لقد استوعب الفلسطينيون ونخبهم ومثقفيهم منذ البداية تحت تأثير عام لأطروحات اليسار التقدمي العالمي أن فك الارتباط بين اليهودية كدين وكهوية ثقافية والصهيونية كاستعمار مسألة تدخل في مهام التحرر الوطني وفي صلب أهداف سيرورات الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وضد الرأسمالية الاحتكارية.

وهذا ما تجاهلته كل الحركات الإسلامية ولم يستوعبه بعضها إلا متأخرة وبعد معارك فكرية ضارية.

لقد تموقع اليهود الماركسيون والتقدميون في العالم المتحررون من الأيديولوجية التأسيسية للصهيونية ضد هذا الكيان التوأم لكيان الأبارتايد بجنوب أفريقيا، بل هو أعتى فاشية منه لكونه يتحدث باسم يهود العالم بالرغم عنهم ويسرق هويتهم وسردية معاناتهم في عهد النازية ويوظفها لتجريم كل فعل أو تصريح ضد جرائم الكيان الصهيوني الحاضرة أو الماضية متباكيا ومحرضا للإعلام المتواطئ في الغرب الرأسمالي على الأحرار بتهمة «معاداة السامية».

لم تعد الصهيونية المرتكزة على سلطة كيان استيطاني إجرامي يدعى «إسرائيل» تعتمد فقط على استعمال الهوية الدينية اليهودية بل أكثر من ذلك وعت بأن الفكر الصهيوني منبوذ من طرف أحرار العالم فعملت على التخطيط لتوسيع مساحة شرعيتها المفقودة عبر صهينة هويات أخرى عبر التوظيف والشراء والتطبيع «صهينة هويات مسيحية» و«صهينة هويات إسلامية» عبر سياسة التطبيع المشؤوم وعبر تزوير التاريخ وعبر صناعة عقيدة جديدة وهمية تسمى «الابراهيمية» لتعويم الكيان اللقيط في امتداد بشري أفقي لفك عزلته وإعادة انغراسه عبر تزوير مفضوح للهويات وتاريخ الأوطان والاعراق والاثنيات بتواطئ وتبعية مذلة للأنظمة العربية المطبعة مع تزوير تاريخ شعوبها كذلك.

منذ 7 أكتوبر 2023 وطوفان الأقصى ، تغيرت الأمور ومعطيات الساحة بقوة المقاومة الموحدة والصمود الأسطوري وتحرك ضمير أحرار العالم فعادت فلسطين إلى الواجهة في حقل الصراع الكوني المستمر بين إرادة التحرر من الامبريالية والاستعمار وبين واقع السيطرة الامبريالية–الصهيونية على فلسطين ،ورغم مكبلات إرادة التحرر لشعوب المنطقة من الاستبداد والقمع ومن خلال الاستعراض المتكرر للقوة الامبريالية ، ومن خلال استباحة كل القوانين الدولية وعبر الحماية الدائمة لجرائم الإبادة الجماعية وتسويغها بمبررات «الردع» و«الدفاع عن النفس» البئيسة لنظام ينتج النكبات المستمرة من جهة ، فإن «شعب الجبارين» بقي صامدا فوق جثث شهدائه وقادته من جهة أخرى ، والدور المشهود لقوى الإسناد المدعمة في اليمن وإيران التي ظلت صامدة ومتحدية لموازين القوة المختلة ، وفي ظل خنوع غير مسبوق لمحيط الأنظمة العربية المطبعة والضعف لتنظيمات التحرر الوطني في البلدان العربية عامة.

لقد استطاع طوفان الأقصى وما تبعه من إرهاب دولتي وإبادة جماعية تحريك الضمير العالمي عبر عدة موجات مهمة:

×موجة النضال القانوني والحقوقي ضد شرعية الكيان الذي يشتغل خارج القانون الدولي ويستبيحه بكل الصلافة المعهودة في تاريخ الاجرام الدولي تحت المظلة الإمبريالية للو.م. أ ولأغلبية دول الغرب الرأسمالي، وكانت جنوب أفريقيا بما لها من ذكرى وتاريخ مرير مع الأبارتايد هي المحركة للدعوى ضد جرائم الإبادة الجماعية في غزة وكامل فلسطين، هذه المرافعة القانونية والحقوقية التي أصبحت تستدعي الشركاء في الجريمة كذلك.

×موجة المسيرات الشعبية والعمالية التي جابت شوارع أغلب عواصم ومدن العالم رافعة الأعلام الفلسطينية عالية ومنددة بالإبادة الجماعية والتجويع والحرب المنتهكة لكل القواعد الإنسانية القديمة والحديثة .

×موجد الحركة الطلابية العالمية في أغلب المواقع الجامعية العالمية الذائعة الصيت في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية خصوصا، والتي أيقظت بدورها بعض الحركات الطلابية التي تراجعت أو نسيت دورها ومهامها المشهودة في دعم قضايا تحرر الشعوب من الاستعمار.

×موجة حركة مقاطعة الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع الكيان الصهيوني في كل انحاء العالم والتي حققت مكتسبات عملية وتحسيسية مهمة بالقضية الفلسطينية وفي طليعتها حركة B.D.S.

×موجة الرياضيين والفنانين الكبار وحملهم للعلم الفلسطيني مرددين «الحرية لفلسطين Free Palestine» وتعبيراتهم التضامنية في مختلف المحافل مما أحرج الكثير من المنظمين الخائفين على مصالحهم البئيسة.

×موجة«اليهود ضد الصهيونية»، والتي تعتبر من أقوى التعبيرات التي من شأن تطورها أن تضرب السردية الصهيونية في مقتل وأن تعريها بعد أن تنزع عنها الحديث باسم يهود العالم وتسقط أرضا تهم «ضد السامية» الموجهة لأحرار العالم المعادين للأبارتايد والاستعمار الصهيوني.

وسنقف بعجالة عند الموجة والحدث الأخير أي «المؤتمر اليهودي المناهض للصهيونية «المنعقد بفيينا عاصمة النمسا من 13 إلى 15 يونيو 2025 للتأكيد على أهمية هذه الموجة كذلك في الصراع الدائر بين إرادة التحرر والهيمنة الاستعمارية المتجددة.

هذا الحدث هو بمثابة الرد التاريخي النقيض على مؤتمر بازل 1897 الذي وضع الأساس للأساطير الصهيونية مستغلا أيما استغلال الهوية اليهودية دينا وثقافة وملطخا لها بدماء الفلسطينيين ونكباتهم.

إن جرائم الإبادة الجماعية منذ أكتوبر 2023 ودائما باسم «الهوية اليهودية» أدت إلى صحوة أخرى في وعي يهود العالم الأحرار بضرورة التحرك ضد هذا التوحش والإرهاب والابادة والمسخ، والانخراط في موجات فضح الصهيونية وشعاراتها وأيديولوجيتها التضليلية في مجتمعات الغرب الرأسمالي خصوصا ومناهضة أفعالها الاجرامية ضد الإنسانية، وهي تفعل ذلك باسم «اليهود» و«اليهودية».

لقد سبقت هذا المؤتمر مبادرات ليهود العالم ضد الصهيونية من طرف مثقفين وعلماء ومنظمات مساندة لحقوق الشعب الفلسطيني، لكن هذا المؤتمر أخذ منحى نوعيا جديدا لكونه يضع النقط على الحروف ويرفض البقاء في المناطق الرمادية ويأسس لفعل سياسي جديد من شأن تطويره وتوسيع قاعدته أن يهدم نهائيا الأسس والأساطير الصهيونية في ذهنية الغرب الرأسمالي، وأن يسحب من الصهيونية المبرر الوحيد لادعاء المظلومية: «تمثيل يهود العالم» واللعب بورقة المظلومية المفترى عليها عبر إنتاج بكائيات الجلاد.

من خلال المواقف والتصريحات والبيان الختامي للمؤتمر تتأكد المواقف التالية المعبرة عن نوعية اللحظة:

• مناهضة الصهيونية كليا وجذريا باعتبارها حركة عنصرية استعمارية.

• مناهضة الإمبريالية باعتبارها حاضنة الكيان الصهيوني وجرائمه المستمرة

• الاعتراف بالنكبة الفلسطينية كجريمة تاريخية، والعمل على إنهائها من خلال دعم حق العودة، وتفكيك النظام الصهيوني كليا ورفض حل «الدولتين».

• تبديد أسطورة «معاداة السامية» المستعملة لتكميم أفواه الإدانة لجرائم الكيان الصهيوني: فالصهيونية هي عدو السامية والإنسانية. «لا تتحدثوا باسمنا!» هكذا يصرخ اليهود المتحررين من السردية الصهيونية.

• طرح مهمة «جبهة يهودية عالمية» لمقاومة الاستعمار والفصل العنصري في فلسطين وضد الصهيونية والإمبريالية تعزز الجبهة العالمية المناهضة لهما والعزم على عقد المؤتمر المقبل أقوى وأوسع وأكثر صدى.

• دحض فكرة أن هناك «صهيونية سيئة» و«أخرى صالحة» في قطيعة جذرية مع الفكرة الصهيونية الاستعمارية.

إن توسيع جبهة مناهضة الصهيونية والامبريالية والأنظمة العميلة أصبح ضرورة ملحة لإيقاف الإرهاب الصهيوني ودحر الاحتلال، وفتح آفاق لتحرير شعوب المنطقة لتتحكم في ثرواتها وتحقق الكرامة والحرية والديمقراطية، ولا يمكن أن يستقيم ذلك إلا بشعارات واضحة ومبدئية ومشرعة على أفق الإنسانية التقدمية المناهضة لكل أشكال الاستعمار والتمييز والعنصرية والابارتايد.

2025-07-10

> موجة «اليهود ضد الصهيونية»، والتي تعتبر من أقوى التعبيرات التي من شأن تطورها أن تضرب السردية الصهيونية في مقتل وأن تعريها بعد أن تنزع عنها الحديث باسم يهود العالم وتسقط أرضا تهم «ضد السامية» الموجهة لأحرار العالم المعادين للأبارتايد والاستعمار الصهيوني.

المغرب بلد فلاحي يفتقد سيادته الغذائية

في أبريل 2008، أنزلت الحكومة المخزنية المغربية المخطط الأخضر في المجال الفلاحي، و تم تمريره بمصاحبته بعدة شعارات براقة من أجل خداع المغاربة و الفلاحين الصغار و العاملين في الفلاحة، و روجت له إعلاميا باستخدام عبارات من قبيل : تعزيز التنمية الزراعية و تحسين الدخل الفلاحي و الحفاظ على الموارد الطبيعية و ترشيد استعمال المياه و دعم الصادرات.. الخ. لكن الإعلام الذي تم تسخيره لهذه الدعاية المغردة، تحاشى تنبيه المغاربة إلى هوية الطبقة التي تستفيد إن تم تحقيق أهداف المخطط الذي لا يحمل من الخضرة الواعدة إلا للإقطاعيين والبرجوازية الفلاحية الدخيلة والطفيلية. أما في الجانب الآخر فكان حربا طبقية معلنة حيث أن الفلاحة المعاشية والفلاح الصغير وكادحي البوادي و معهم المستهلك البسيط، فلم يجني من هذا المخطط الطبقي إلا السواد و الغلاء و تدمير الطبيعة و البيئة و الاستغلال البشع و المكثف للفرشة المائية،و بالتالي تفقير الفلاح الصغير و تهميش البوادي.

السياسات الفلاحية المتعاقبة وسؤال السيادة الغذائية؟

بدر عريش

بداية لا بد من توضيح مفهوم السيادة الغذائية الذي ظهر اول مرة سنة 1996 في قمة منظمة الفاو بروما وقد طرحته آنذاك منظمة via camesina (حركة طريق الفلاحين) وعرفته بحق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل أو إغراق من طرف عناصر خارجية وقد تطور هذا المفهوم خلال القمم الكبرى للمنتديات الإجتماعية ليؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي المحلي والمواد الغذائية والأساسية للشعوب والقيام بالإصلاحات الزراعية وضمان حرية الحصول على البذور وإعطاء حق حماية منتجاتها الوطنية وإشراك الشعوب في بلورة السياسة الفلاحية لبلدانهم.

مناسبة بسط هذا التعريف هو محاكمة السياسات الفلاحية المتعاقبة بالمغرب ومدى مساهمتها في تحقيق السيادة الغذائية للشعب المغربي، فلا يمكننا الحديث عن سياسة فلاحية حقيقة وهي في نهاية المطاف لا تخدم السيادة الغذائية. فماي هي نتائج السياسات الفلاحية المتعاقبة على القطاع الفلاحي وعلى السيادة الغذائية؟ وما هي السياسات البديلة الكفيلة بتحقيق السايدة الغذائية والتنمية القروية المنشودة؟

1. نتائج السياسات الفلاحية المتعاقبة على القطاع الفلاحي عامة وعلى السيادة الغذائية خاصة

إذا ما استثنينا المرحلة الممتدة من 1960 إلى 1972، والتي تميزت باعتماد ما كان يعرف بالتخطيط التنموي (المخطط الخماسي من 1960 إلى 1964 والمخطط الثلاثي من 1665 إلى 1968 والمخطط الخماسي من 1968 إلى 1972)، فقد ظلت جميع السياسات المعتمدة من طرف الدولة في المجال الفلاحي مطبوعة بالتخبط وغياب النظرة الشمولية.

وهو ما أدى إلى تفاقم التبعية الغذائية وخسارة عدد كبير من نقاط تحقيق بلادنا للاكتفاء الغذائي، وإلى فشل التجربة المغربية في مجال التنمية القروية المندمجة المتبعة منذ سبعينيات القرن الماضي.

هذه الوضعية كرستها سياسات رسمية متعاقبة افتقدت في مجملها إلى الرؤية الشمولية والأهداف الاستشرافية، غير أنه وإلى حدود سنة 2008، وفي ظل الأزمة الاقتصادية للرسمالية العالمية، وما واكبها من نزوح المستثمرين الكبار نحو القطاع الفلاحي، لما يوفر من ملاذ آمن لأموالهم عبر اقتناء الأراضي الفلاحية الكبرى والاستفادة من الاعفاءات الضريبية واستغلال يد عاملة رخيصة تعاني الفقر وضعف الحماية القانونية والتواطؤ المكشوف بين السلطة والرأسمال؛ وهو ما دفع الحكومة إلى إعداد وصياغة مخطط المغرب الأخضر في وقت قياسي لم يتعدى 5 أشهر من طرف «المكتب الدولي للدراسات ماكنزي»، بانيا أهدافه وخططه والنتائج المرجوة منها على أساس فرضيات زائفة تفترض نسبة نمو في القيمة المضافة للقطاع بمعدل 8،3% سنويا رغم أن هذه النسبة لم تتعدى 3،3% خلال الفترة من 1998 إلى 2008، كما وعد «خبراء» ماكنزي بتحقيق فرص للشغل تزيد بستة مرات عن عدد المناصب التي كان يوفرها القطاع.

وبعد مرور عشر سنوات المقررة لتنفيذ المخطط، وتعبئة الدولة لموارد مالية ولوجيستيكية وبشرية ضخمة، انتقلت خلالها ميزانية وزارة الفلاحة بين 2008 و2018 من 3 ملايير درهم الى أزيد من 16 مليار، كما عرف صندوق التنمية الفلاحية (FDA) نموا كبيرا في غلافه المالي لمواكبة التوسع الذي عرفته مجالات تدخله، ناهيك عن صندوق التنمية القروية وغلافه المالي المقدر بـ «50 مليار درهم» والذي تم اسناد تدبيره لوزير الفلاحة، فقد تعدى حجم الاستثمارات المخصصة للدعامة الأولى الخاصة بكبار الفلاحين 20 مرة تلك المخصصة للدعامة الثانية الموجهة لصغار الفلاحين.

فمخطط المغرب الأخضر، جاء بأهداف معلنة وإجراءات عملية، لخدمة مصالح كبار الفلاحين وذلك عبر تعبأة أجود الأراضي وتقديم الإعانات السخية والاستمرار في الإعفاء الضريبي حتى بالنسبة للمزروعات ذات القيمة العالية والصناعات الغذائية التحويلية، وكرس بالمقابل المزيد من التهميش والتبعية لدى الفلاحين الكادحين في غياب تام لأي إشارة للأمن الغذائي للبلاد أو حتى الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الأساسية (الحبوب، السكر، الزيت...).

ورغم عدم قيام الجهات الرسمية بأي تقييم حقيقي لنتائج مخطط المعرب الأخضر على الفلاحة الوطنية تبعا للأهداف التي تم إقرارها في بداياته، تم إقرار الاستراتيجية الجديدة «الجيل الأخضر» 2020–2030، وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تقوية الطبقة الوسطى الفلاحية وضمان استقرارها كهدف أول أما الهدف الثاني فهو استدامة التنمية الفلاحية التي تسعى إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي والصادرات، من خلال هاذين الهدفين يتضح أننا أمام استراتيجية تشكل استمرارية حقيقية لسابقتها المخطط الأخضر. حيث سيتم ضخ مليارات الدراهم لحساب الفلاحين الكبار من أجل تنمية الصادرات وهو ما يعني المزيد من استنزاف الموارد المائية واستغلال مكثف لليد العاملة وتهميش مستمر للفلاحين الكادحين.

2- السياسات البديلة الكفيلة بتحقيق السيادة الغذائية والتنمية القروية المنشودة

إن أي تنمية فلاحية وقروية لا تحقق السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي للشعب المغربي في المواد الغذائية الأساسية ولا تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية للإنسان القروي، المتجسدة أساسا في توفير العلاج والتعليم والشغل القار والعيش الكريم وتثمين مورثه الثقافي الغني وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء وضمان الحق في التعبير عن الرأي وفي التنظيم السياسي والنقابي الجمعوي، ستبقى في نظرنا غير ذات جدوى، مهما كانت الإمكانيات المالية واللوجستيكية والبشرية المرصودة لها.

فأي تنمية فلاحية وقروية حقيقية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة ومستدامة، تستهدف التحسين المستمر لأوضاع الساكنة القروية بأسرها، على أساس مشاركتها النشيطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للخيرات والفوائد الناجمة عنها، وهو ما تم التأكيد عليه في «إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق القروية» الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 دجنبر 2018.

هكذا يتضح أن تطور الفلاحة وازدهار التنمية القروية رهين بالتوجهات التي تعمدها السياسة الفلاحية، فبقدر ما تبتعد التوجهات عن التوصيات الخارجية وعن هيمنة الرأسمالية العالمية والاستسلام لإرادتها والخضوع لاتفاقياتها وتقترب أكثر من حاجيات الشعب ومن إرادته بقدر ما تحقق التنمية أهدافها.

وبالتالي يمكن التأكيد أن المنطلق هو تحقيق حاجيات سوقنا الداخلي واكتفائنا الذاتي أولا، وبعده الانخراط في تكتلات جهوية وإقليمية وتقوية التعاون الإفريقي والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة قاريا لمواجهة الهيمنة الرأسمالية المتوحشة؛ كما يمكن التأكيد على أن خروجنا من التخلف وتحقيقنا لتنمية حقيقية يقتضي ضمان الديمقراطية وإشراك الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين في العملية التنموية والنهوض بالحركة التعاونية على أسس جديدة مبنية على الديمقراطية الحقيقية والتضامن بعيدا عن الوصاية والتسلط اللذين ترزح تحت وطأتهما البادية المغربية.

ومن أجل خلق تغيير حقيقي في البادية وتجاوز المعوقات الهيكلية للفلاحة المغربية وضمان اندماجها في مسلسل تنموي يخدم الشعب المغربي عموما وساكنة العالم القروي على وجه الخصوص، لا بد من تحقيق عدد من الشروط الأساسية نذكر منها:

1. إقرار إصلاح زراعي شعبي وديمقراطي يضمن توزيع الأراضي والمياه، وتحديد الملكية العقارية، وإجبارية الاستثمار الفلاحي، وفرض ضريبة الأرباح الفلاحية على الملاكين الكبار، واسترجاع أراضي الدولة التي تم توزيعها على الأعيان بشكل غير قانوني؛
2. إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة على مستوى التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني الفلاحي والصناعي؛
3. وإعانة صغار الفلاحين/ات، عبر التحفيظ المجاني لأراضيهم، ودعم مشاريعهم الفلاحية، وإعفاء المعدمين منهم من الديون المتراكمة، وتحمل الدولة لقسط كبير من تكلفة تأمين محاصيلهم ضد الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية؛
4. نشر الوعي الديمقراطي والنقابي والسياسي بالبادية المغربية، وإشاعة مبادئ حقوق الإنسان بها، وتمكين المواطنين القرويين عموما والفلاحين منهم من تنظيم أنفسهم والتعبير عن احتياجاتهم وتفجير طاقاتهم الإنتاجية بعيدا عن أي وصاية أو هيمنة أو احتواء من أي جهة كانت؛
5. الاستجابة لمطالب العمال/ات الزراعيين واحترام حقوقهم وتحسين أوضاعهم، عبر التطبيق الصارم لقوانين الشغل، وتوحيد الحد الأدنى للأجر بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات، وحماية سلامتهم وصون كرامتهم؛
6. إحداث القطيعة مع توصيات وتوجهات المؤسسات المالية الرأسمالية، ومع كل أشكال الهيمنة الخارجية ومضامين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر المجحفة، التي تؤبد المديونية التبعية؛
7. ربط التنمية الفلاحية والقروية بالتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، إذ لا تنمية قروية دون تنمية صناعية وخصوصا في المجالات المرتبطة بالقطاع الفلاحي (المكننة الفلاحية وصناعة الأسمدة، والصناعات الغذائية...) مع الحرص الشديد على حماية البيئة والنشر التدريجي لأساليب الفلاحة الإيكولوجية؛
8. تثمين وتوثيق المعارف والخبرات الفلاحية المتوارثة عبر الأجيال وتطويرها وجعلها محل اهتمام البحث العلمي الفلاحي، واحترام المجال الحيوي الفلاحي، ودعم وتنمية الأصناف والسلالات المحلية وحمايتها من الانقراض؛
9. النهوض بأوضاع المرأة القروية وخلق شروط اندماجها في العملية التنموية والمشاركة فيها والاستفادة من نتائجها.

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 614
■ من 17 الى 23 يوليوز 2025
annahjad@gmail.com

الفلاحة الأسرية: السيادة الغذائية والتغيرات المناخية

إدريس عدة

منذ الاجتياح الاستعماري، انقسمت الفلاحة في المغرب إلى نوعين: فلاحة تصديرية يزاولها ملاكون كبار وشركات دولية، تستفيد من الدعم الكامل من طرف الدولة منذ فترة الاستعمار إلى يومنا هذا. وفلاحة معاشية أسرية في غالبيتها، يزاولها حوالي مليون و500 ألف فلاح مغربي كادح، وهي فلاحة كانت مهمشة طيلة الفترة الاستعمارية، ولا تزال إلى يومنا هذا رغم تلقيها عددًا من التدخلات والبرامج الخاصة التي كانت في أغلبها ارتجالية لذر الرماد في العيون.

اليوم سنركز في هذا العرض على النوع الثاني من الفلاحة، وهو الفلاحة المعاشية، لاستجلاء أهميتها في تحقيق السيادة الغذائية ومواجهة التغيرات المناخية. ولتناول هذا الموضوع الشائك، بقدر كافي من التفصيل والوضوح، سنقوم بما يلي:

أ – تعريف مقتضب للتغيرات المناخية عامة، مع تبيان أهم مظاهرها وآثارها في بلادنا.

ب –الوقوف عند المقصود بالسيادة الغذائية، وما مدى تحقيق بلادنا للسيادة الغذائية.

ج – وفي المحور الثالث من هذا العرض، نعرّف الفلاحة المعاشية/ الأسرية وحجمها في بلادنا.

د – وأخيرًا نستجلي مدى قدرة الفلاحة المعاشية على المساهمة في الحد من تأثيرات التغيرات المناخية، وكذا القيام بدور حاسم في ضمان السيادة الغذائية والعيش الكريم للفلاحين الكادحين وأسرهم.

أ – تعريف التغيرات المناخية عامة، وتبيان مظاهرها وآثارها على بلادنا:

التغيرات المناخية هي تغيرات في الحالة الجوية للأرض، ناتجة أساسا عن ارتفاع درجة حرارة الكوكب بسبب النشاط البشري. وتؤدي التغيرات المناخية إلى تغيير كبير في الظواهر الطبيعية وتدهور للغطاء النباتي والتنوع البيولوجي وظهور أنماط مناخية جديدة.

بعد مرور 300 سنة فقط على انطلاق الثورة الصناعية التي انطلق معها مسلسل إطلاق الغازات الناجمة عن احتراق مصادر الطاقة الأحفورية وعن نشاطات فلاحية وحرجية وصناعية أخرى، تحولت هذه الغازات إلى حجاب يمنع خروج كمية كبيرة من الحرارة التي تنتج عن وصول أشعة الشمس إلى سطح الأرض فيما يسمى ظاهرة البيوت المغطاة.

إذا كانت أصابع الاتهام نتيجه للإنسان بشكل فضفاض، كمسؤول عن هذه التغيرات الدراماتيكية، فإنه من الواضح أن هذا التعميم يراد به التضليل لإخفاء مسؤولية النظام الرأسمالي المهيمن على الأنشطة الصناعية والفلاحية الضخمة في العالم وعن مسؤوليته في تهديد الحياة على الأرض، عبر تحفيز الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المحدودة أصلا على الكوكب، وعلى تسعير الاستهلاك الجنوني للسلع والخدمات.

ب – السيادة الغذائية:

السيادة الغذائية تعني حق الشعوب في تحديد احتياجاتها الغذائية وسياستها الغذائية التي تلائمها، وتعبئة الإمكانيات التقنية والبشرية والمالية لخدمة احتياجاتها الغذائية ذات الأولوية، وضمان التحكم في سبل إنتاج الغذاء وظروف توزيعه على الناس، والتأكد من وفرته لضمان حق الولوج للغذاء وجودته وسلامته للصحة البشرية.

إلا أننا نشهد في بلادنا تخليًا متسارعًا عن مقومات السيادة الغذائية. ومن المؤشرات الخطيرة الدالة على ذلك هو أن المغرب يستورد في المعدل 58 مليون قنطار من القمح سنويًا، ليغطي حاجته التي تقدر سنويًا بقرابة 100 مليون قنطار، وهو ما يكلف خزينة الدولة سنويًا ما بين 2.5 و3 مليار درهم، كما فقدت بلادنا اكتفاءها من القطاني منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وهو ما يكل البلاد ازيد من مليار ونصف درهم سنويا واما قصة اللحوم الحمراء فالفضيحة اضحت عبئا يوميا على كاهل فقراء شعبنا، نتيجة سنوات من النهب المتواصل للدعم العمومي، رافقه تدمير فضيع لقطيع الماشية الوطني، ولازلت المغاربة ينتظرون استيراد 50% من السكر لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية المتزايدة، من هذه المادة الغذائية.

ج – تعريف الفلاحة المعاشية الأسرية وحجمها في بلادنا:

نقصد بالزراعة المعاشية كل نشاط زراعي يهدف أساسًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر، من خلال زراعة الأطعمة التي تكفيهم وعائلاتهم، على أن يكون هذا النشاط قليل الاعتماد على اليد العاملة الاجيرة، ويُصرّف فائض المنتوج ببيعه للغير. ومن مزايا الفلاحة المعاشية دورها الحاسم في توفير الأمن الغذائي ، لأنها تقوم على تقدير دقيق لاحتياجات الأسر، وتستفيد من ثقافة الكفاف المتجذرة في البوادي، بعيدًا عن ثقافة الاستهلاك والتباهي. حيث تنتج 75% من غذاء العالم، رغم انحسار مساحة الاستغلاليات في أقل من 5 هكتارات وضعف ولوجها للتمويلات والتقنيات الحديثة.

كما أنها فلاحة صديقة للبيئة، تستهلك كميات قليلة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات أو تشتغل بدونها، واستهلاكها للمياه في الحدود الدنيا، ولا يتعدى استهلاكها للطاقة 10% من حجم استهلاك النشاط الفلاحي العالمي الإجمالي للطاقة. كما تحافظ على التنوع البيولوجي بحماية السلالات الحيوانية والبذور والنظم البيئية المحلية، وتحافظ على الثقافات وعلى الطرائق المحلية للفلاحة، بدعم استقرار المجتمعات القروية واستمرار ثقافاتها، بالتالي تحافظ على التنوع الثقافي في العالم.

وتواجه الفلاحة المعيشية تحديات كثيرة، منها على الخصوص ضعف الإنتاجية، لغياب المكننة وضعف استعمال المدخلات، والتقلبات المناخية ومشاكل التسويق، وشيخوخة الفلاحين الكادحين بسبب ضعف جاذبية الفلاحة المعاشية للشباب. وتنتشر الفلاحة المعيشية عالميا على امتداد حوالي 500 مليون مزرعة مساحاتها خمسة هكتارات أو أقل، ولا تزال منتشرة أساسًا في دول شرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وآسيا. وهي رغم ذلك توفر الغذاء لحوالي 6 مليار نسمة.

في بلادنا، تتركز الفلاحة المعيشية في استغلاليات لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات، وهي تشكل 70% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية في المغرب. تمتاز بانتشارها الجيد في جميع النظم البيئية، صحراوية، جبلية، ساحلية، وداخلية، وبتنويع النشاط الفلاحي. فلكي يصمد المزارعون، فهم يدعمون نشاطهم الزراعي المعاشي بإدخال أنشطة أخرى من قبيل تربية النحل وزراعة الأشجار المثمرة والخضروات، كما يقومون أحيانًا بتحويل بعض المنتجات الفلاحية بطرق تقليدية.

ورغم ذلك، الفلاحة الأسرية المعاشية تبقى أمل شعبنا في إحراز سيادته الغذائية في ظل التغيرات المناخية وتقلبات السوق العالمية وتحكم قوى الامبريالية في الغذاء كسلاح استراتيجي. فعلى الرغم من أن الفلاحة المعاشية تحتل فقط 25% من الأراضي الصالحة للزراعة في بلادنا (حوالي 2 مليون هكتار فقط، 80% منها بورية)، ورغم أنها لا تستفيد من الدعم الكافي، حيث استفادت نظريًا فقط من 14 مليار من دعم المخطط الأخضر في مقابل استفادة الفلاحة التصديرية من 99 مليار درهم لفائدة 989 مشروع.

ورغم عزلة الاستغلاليات الفلاحية في المناطق الصعبة والنائية، في حين استفاد فلاحة الرأسمال الزراعي وأعيان المخزن من 47 مليار درهم في شكل تجهيزات للبنية التحتية. ورغم أن الأغلبية الساحقة من فلاحي الاستغلاليات الأسرية لا يستفيدون من القروض البنكية، حيث 40% من القروض التي يحصل عليها هؤلاء الصغار مصدرها أفراد أسرهم. ورغم أن هذه لا تستفيد من نتائج البحث الزراعي والإرشاد الفلاحي والاستشارة الفلاحية، حيث يوجد مستشار فلاحي واحد لكل 5726 فلاح تقريبًا.

رغم كل هذه المعيقات، فإن الفلاحة المعاشية لا تزال قادرة على إنتاج ثلاثة أرباع الغذاء الذي يستهلكه المغاربة، ولا تزال تشكل المصدر الأول للحبوب. حيث من أصل 5 ملايين هكتار من الأراضي التي يخصصها المغرب لزراعة الحبوب، نجد 4 ملايين هكتار منها أراضي الفلاحة المعيشية. وتشغل هذه الفلاحة أكثر من 50% من الساكنة القروية في موسم فلاحي عادي، كما تشكل الفلاحون الكادحون حارسًا للقطيع الوطني ومصدرًا لا غنى عنه للحوم الحمراء. حيث سجلت الإحصائيات الرسمية سنة 2016 أن الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 3 هكتارات تضم 45.7% من قطيع الأغنام والماعز في المغرب. وتؤدي الفلاحة المعيشية ايضا وظائف بيئية مهمة جدًا، فهي تحمي الأصناف المحلية من سلالات حيوانية وبذور، مما يعزز قدرة هذه الفلاحة على الصمود والتكيف.

كما تواصل الصمود ضد ظاهرة التصحر وتحمي الواحات وتقاوم انجراف التربة في المرتفعات، وتواجه انتشار الملوحة في السواحل والكثير من المناطق الداخلية.

د. من أجل تعزيز دور الفلاحين الكادحين والفلاحة المعاشية في تحقيق السيادة الغذائية والصمود في وجه التغيرات المناخية.

انطلاقًا من الجرد المركز للاكراهات المناخية التي تواجه بلادنا، ومن خلال الوقوف على أهم معالم حالة الطوارئ الغذائية التي تخيم عليها منذ سنوات، والفرص الهائلة التي توفرها الفلاحة الأسرية، فإن هذه الأخيرة تفرض نفسها كخيار لا محيد عنه لتحقيق رهان السيادة الغذائية والتكيف مع التغيرات المناخية، شريطة جعل الفلاحة المعيشية موضوع سياسة عمومية للتنمية القروية الشاملة التي تقوم على:

– وضع مخططات فلاحية جهوية تراعي الخصوصيات المناخية والعقارية والثقافية لكل جهة على حدة، يتم وضعها وتنفيذها وتتبع سيرها بصفة تشاركية مع الفلاحين الكادحين.

– سياسة فلاحية تضع الفلاحة المعيشية في صلب اهتمامات البحث الزراعي والتعليم الفلاحي والاستشارة الفلاحية، وتمكن الفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض من الأراضي الفلاحية، لوقف تدهور مساحة الاستغلاليات نتيجة للتقسيم، وكذلك باستعادة الأراضي المنهوبة واستصلاح أراض جديدة وتوسيع دوائر الري.

– سياسة فلاحية تقوم على برامج مائية تحافظ على هذه الثروة وتوجهها لخدمة الاستغلاليات الفلاحية التي تخدم السوق المحلية، خلافا للسياسات والبرامج المائية الموجهة لخدمة خدام المخزن من الملاكين الكبار والرأسمال الزراعي المحلي والدولي وحتى الصهيوني.

– سياسة فلاحية تحسن دخل الفلاحين الكادحين وظروف ومحيط عيش أسرهم، حتى تستعيد الفلاحة المعاشية جاذبيتها للشباب. وتعجل بإصلاح شبكة الأسواق الأسبوعية وأسواق القرب للحد من سطوة الوسطاء والمضاربين الذين ينهبون الفلاحين والمستهلكين على حد سواء، حيث تقر الدولة نفسها بأن المنتوجات الفلاحية تباع أحيانا 4 مرات قبل أن تصل إلى المستهلك بأسعار باهضة.

مع الحرص كل الحرص على تمثيل الفلاحين الكادحين بتمثيلا ديمقراطيا وحقيقيا، وفع ارتباطهم وبيات الحيثان الكبار المتكتلة في 19 فيدرالية مهنية تدعي تمثيلية هؤلاء الفلاحين، وفرض صوت الفلاحين الكادحين وفي 12 غرفة فلاحية يهيمن عليها اليوم اعيان المخزن وتجار الانتخابات متصيدي اموال الدعم العمومي. وفرض فتح حوار مع نقابة الفلاحين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي .

في مقابل ذلك ولتحقيق هذه الشروط الكفيلة بجعل الفلاحين الكادحين جيشا واعيا منخرطا في خدمة السياة الغذائية لبلادنا، فان الفلاحين الكادحين مطالبين بالتكتل في تعاونيات وروابط مهنية ونقابات مستقلة قادرة على حشد النضال الوحدوي لتغيير ميزان القوة لفائدتهم بما يمكنهم من تحقيق مطالبهم الآنية، وتقوية وعيهم السياسي بضرورة انجاز التحالف العمال الفلاحي ضمن مشروع وطني تحرري ديمقراطي وشعبي، بأفق اشتراكي يعيد الأرض للفلاحين الكادحين، ويجعل السلطة والمعمل بيد العمال.

القنيطرة في 13 يوليوز 2024

في الفلاحة، مخططات طبقية لخدمة الرأسمال وضرب الاستقرار والسيادة الغذائية

المخطط الأخضر (Plan Maroc Vert) والجيل الأخضر (Génération Green) هما مخططان أطلقهما المغرب منذ أبريل 2008 لما كان عزيز أخنوش وزيرا للفلاحة والتنمية القروية لتنمية القطاع الفلاحي، لكنهما أثارتا جدلاً كبيراً حول تأثيرهما على الفلاحين الصغار وعلى السياسة الفلاحية المغربية. نبرز في هذا المقال التداعيات والنتائج الكارثية لهذه السياسات على الفلاحين الصغار، إذ أن التباين بين الإنتاج من الحبوب والقطاني قبل 2008 والآن يسجل تناقصا مضطردا خصوصا بالنسبة لمتطلبات الاستهلاك الداخلي رغم ان هناك مواسم فلاحية عرفت تساقطات مهمة وواعدة مثل موسم 2024 / 2025. وهذه بعض مظاهر التأثير السلبي لهذه المخططات وعدم جدواها بالنسبة لجماهير الفلاحين الفقراء والمستهلكين البسطاء :

المصطفى خياطي

1. تهميش الفلاحين الصغار لصالح كبار الملاكين والإقطاعية الطفيلية.

– ركز المخطط الأخضر على تشجيع الزراعة التصديرية والاستثمارات الكبرى، مما أدى إلى تحسين وضع الفلاحين الكبار والمستثمرين على حساب الصغار، وحصلت المشاريع الكبرى على دعم مالي وإعفاءات ضريبية، بينما ظل الفلاحون الصغار يعانون من نقص التمويل والبنية التحتية.

2. ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الدخل، حيث شجعت السياسات الزراعية على استخدام التقنيات الحديثة والبذور المحسَّنة والمستوردة مما زاد من تكاليف الإنتاج على الفلاحين الصغار الذين لا يستطيعون تحملها.

– أدى تحرير بعض الأسواق وزيادة المنافسة إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية، مما قلل من دخل الفلاحين الصغار.

3. نزيف الأراضي الزراعية والهجرة القسرية بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف، اضطر العديد من الفلاحين الصغار إلى بيع أراضيهم أو التخلي عنها، مما زاد من تركيز الملكية في أيدي كبار الملاكين وأدى ذلك إلى هجرة العديد من الفلاحين إلى المدن أو الهجرة غير الشرعية ، بسبب فقدان مصدر رزقهم.

4. تدهور الأوضاع الاجتماعية وزيادة الفقر، ومع تراجع القطاع التقليدي، زادت البطالة في المناطق الريفية، مما فاقم من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. ولم توفر السياسات الحكومية الطبقية بدائل للفلاحين الصغار، مما دفع العديد منهم إلى العمل في ظروف صعبة أو الانخراط في أنشطة اقتصادية غير رسمية.

5. تهديد السيادة الغذائية لأن المخطط الأخضر ركز على الزراعة التصديرية (مثل الحمضيات والخضروات والفواكه) على حساب الزراعة المعيشية (مثل الحبوب والبقوليات)، مما جعل المغرب أكثر اعتماداً على الاستيراد لتلبية احتياجاته من المواد الأساسية، وأصبح الفلاحون الصغار أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة.

6. استنزاف الموارد المائية، فالزراعة التصديرية اعتمدت على الاستخدام المكثف والجائر للمياه الجوفية، مما أدى إلى نضوب الآبار والفرشة المائية وتدهور الأراضي في العديد من المناطق وبوارها. فالفلاحون الصغار، الذين يعتمدون على الزراعة السقوية وموارد مائية محدودة،و ينتظرون جود السماء أصبحوا أكثر عرضة لتأثيرات الجفاف والتغير المناخي وجشع الضيعات المدعومة من الحكومة وإداراتها. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تهريب المياه بواسطة قنوات ضخمة، نجد كذلك صمت آليات المراقبة الحكومية على تجاوز القوانين المنظمة لإحداث الثقوب المائية والآبار التي يرتبها ملاكي بعض الضيعات ضدا على القانون ومصالح أغلب الفلاحين المحيطين به.

نزيف الأراضي الزراعية والهجرة القسرية بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف، اضطر العديد من الفلاحين الصغار إلى بيع أراضيهم أو التخلي عنها، مما زاد من تركيز الملكية في أيدي كبار الملاكين وأدى ذلك إلى هجرة العديد من الفلاحين إلى المدن أو الهجرة غير الشرعية ، بسبب فقدان مصدر رزقهم.

7. الاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار:

– أدت هذه السياسات إلى احتجاجات متكررة في المناطق الريفية، حيث طالب الفلاحون بدعم أكبر وحلول عادلة وتطبيق القانون والتوزيع العادل للبذور والأملاح والشتائل (في حال وقوع بعض الكوارث الطبيعية أو إتلاف الأشجار بسبب العواصف الريحية والرعدية). ومع غياب الحوار الفعلي مع الفلاحين الصغار زاد من مشاعر الإقصاء والسخط تجاه السياسات الزراعية التفقيرية.

في حين ساهمت هذه المخططات في تطوير الصادرات الفلاحية لصالح طغمة محدودة من الإقطاعيين والبرجوازية القروية والبيروقراطية السياسية والعسكرية وزيادة وتنامي ارصدتها كنتيجة للريع السخي الذي دفع بها ، إلا أن فوائدها لم توزع بشكل عادل،شأنها شأن باقي الثروات، بل زادت من هشاشة الفلاحين الصغار الذين وجدوا أنفسهم أمام واقع بيئي مدمر بفعل نهب المياه وتهريبها بواسطة السدود والطرق السيارة للمياه، بدون إصلاحات تضمن عدالة أكبر في التوزيع والتمويل،و ستستمر هذه السياسات في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المغرب وستتسع رقعة الفقر في البادية لأن الملاكين والفلاحين الصغار سيصبحون يدا عاملة موسمية في أحسن الأحوال، وهذا طبعا له تأثيرات مباشرة على تمدرس وتطبيب أبناء الفلاحين الفقراء. وسيدفع إلى مزيد من الهجرة نحو المدن للعمل مما سيزيد رقعة الفقر في المدن اتساعا وسيخلق طبقة عاملة تقبل الاستغلال بدون حقوق شغلية أو كلفة اجتماعية على الباطرونا. وهنا سيكون المخطط والجيل الأخضر قدم خدمة أخرى لبرجوازية المدن والأحياء الصناعية. وهذه واجهة أخرى من التحالف الطبقي الذي من المحتوم ان يقابله تحالف آخر يتشكل من الطبقة العاملة الصناعية والفلاحية والخدماتية والفلاحين الفقراء المهجرين قسرا والكادحين وأصحاب مهن الكدح ،و هو السبيل الوحيد والأوحد لترجيح موازين القوة ودحض وإسقاط كل المخططات الطبقية التصفوية وأصحابها. ما عدا ذلك فإن الحلم بتغيير هذا الواقع من داخل مؤسسات البرلمان والجماعات الترابية والغرف، يبقى وهما وطوباوية، والترويج لها والمشاركة فيها يعد تواطؤا عن قصد أو غير قصد وسوء نية.

استشهاد أصغر أسير في العالم

يوسف الزق.. حين تكون أولى صرخاتك في زنزانة وآخر أنفاسك تحت الأنقاض

في شارع الثورة وسط مدينة غزة، سكنت ذاكرة الغزيين مأساة جديدة، حين ارتقى الشهيد يوسف الزق، الشاب الذي وُلد في العتمة، واستُشهد تحت الأنقاض، يوسف لم يكن طفلًا عاديًا، بل حمل منذ ولادته لقبًا لم يحمله أحد قبله «أصغر أسير في العالم». ولد يوسف في 17 يناير عام 2008 خلف القضبان، حيث كانت والدته الأسيرة المحررة فاطمة الزق تقبع في سجون الاحتلال، بعد اعتقالها حين كانت في طريقها للمستشفى للعلاج،وكانت حينها في شهرها الثاني من الحمل، ليقضي الجنين القادم تسعة أشهر في الرحم، وما يقارب عامين في الزنزانة.

في ذلك العام، أبصر يوسف النور خلف القضبان، ليرتبط اسمه منذ اللحظة الأولى بالنضال الفلسطيني، وتُسجل قصته في ذاكرة المقاومة كرمز لظلم الصهاينة والعناد الفلسطيني، لم يخرج يوسف إلى حضن والده وعائلته بعد الولادة، بل إلى غرفة ضيقة باردة في زنزانة مع والدته، لا يرى فيها إلا الجدران والأسلاك الشائكة والعيون المتربصة.

لم يكن يوسف يعرف حينها أن قدَرَه سيكون أن يُحاصَر مرتين، مرة في رحم الاحتلال، ومرة في قلب غزة المحاصرة،وبقي مع والدته أسيرا حتى تحررها في صفقة جزئية مقابل شريط فيديو يتبث ان الأسير الصهيوني الجندي جلعاد شاليط لازال على قيد الحياة عام 2009 والتي حررت بموجبه 20 أسيرة...

وبعد خروجه، عاش يوسف الطفل الأسير المحرر حياة يملؤها الحصار والمقاومة والأمل، محاطا برعاية أسرته التي لطالما اعتبرته «هدية النصر». لكن يد الاحتلال لا تنسى، ولا ترحم، بعد أكثر من 670 يومًا على العدوان الصهيوأمريكي المتواصل على غزة، استهدفت طائرات الاحتلال شقة عائلته في شارع الثورة بمدينة غزة، ليرتقي يوسف شهيدًا،رفقة ابن شقيقته، بعدما صار شابًا يافعًا لم يبلغ بعد الـ17 من عمره، وباستشهاده، طويت صفحة مؤلمة من حكاية بدأت خلف القضبان، وانتهت تحت الركام.

ولد أسيرًا واستشهد حرًا في وداعه، لم تكن

دموع والدته فاطمة «أم محمود»دموعا عادية، بل كانت حارقة كالجمر، هي التي احتضنته داخل السجن، وعاشته في ظروف قاسية، تحلم أن يكبر بين أقرانه في حرية، فإذا بها تودعه اليوم شهيدًا. وأظهرت مقاطع فيديو منشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وداعا مؤثرا من الأسيرة الزق لنجلها يوسف قبل لحظات قليلة من عملية تشييعه، حيث قالت الأم والأسيرة المحررة: «الله يسهل عليك يوسف». وتقول والدته المكلومة في لقاء سابق: «يوسف لم يعرف الحياة ككل الأطفال..

حتى حين خرج من السجن، لم يعرف الأمن ولا الهدوء، كان دومًا يسألني: أمي، لماذا كنت في السجن وأنا طفل؟ لماذا يحتجزون الأطفال؟ كنت أقول له: لأنك فلسطيني.. لأننا أصحاب حق». واليوم، ترحل فاطمة عن دور الأم التي تحمي، وتعود إلى دور المناضلة التي تشهد على فصول جديدة من العدوان، فتقف أمام نعش ابنها بالدمع والصبر، وتردد: «الله يسهل عليك يا حبيبي .. استشهد يوسف كما ولد.. بكرامة، وحرية، ووجع». وبينما صوّت العالم مرارًا على «حماية الأطفال في النزاعات»، ظل يوسف الزق مجرد رقم جديد في سلسلة طويلة من الأطفال الفلسطينيين الذين لم يمنحهم أحد فرصة للنجاة، و قصته ستبقى شاهدًا حيًا على طفل لم يعرف الحرية إلا لحظة استشهاده.

الطفل الذي وُلد خلف القضبان،خرج لينتظر الحريّة، فسبقته روحه إليها.. يوسف الزق ليس مجرد شهيد، بل تاريخ من الألم ،مات مرتين، مرة حين وُلد في السجن، ومرة حين سقط بيته على جسده الهزيل.. هذا العالم لا يستحق دمعة من يوسف.

لم يُمنح وقتًا كافيًا ليحيا ككل البشر، لكنه عاش كرمز حيّ لمظلومية مركبة، أسير منذ الميلاد، لاجئ بالهوية، وشهيد في نهايته، الذي خرج من رحم والدته في زنزانة، وخرجت روحه من بين الأنقاض في غزة، ليكون شاهدًا على أن كل الفلسطينيين -حتى الرُضّع- مُعرضون للاعتقال أو الاغتيال.

أن استشهاد يوسف ليس فقط فقدان شاب فلسطيني، بل اغتيال لقصة نضال حقيقية ورسالة موثقة عن عنصرية الاحتلال وجرائمه بحق الطفولة الفلسطينية.

شيع الشهيد الالاف من أبناء غزة الأبرار بشعارات عبارة عن رسائل إلى العدو وعرابيه والخونة والعملاء.

بعد حرب الإبادة والتدمير. مناشدة الأحزاب العربية بدعم قطاع غزة

وجه المناضل الوطني المفكر الفلسطيني غازي الصوراني مناشدة إلى كافة الأحزاب والقوى الوطنية في مغرب ومشرق الوطن العربي، جاء فيها:

مناشدة واستغاثة إلى كافة القوى والحركات السياسية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي التضامن مع قطاع غزة المنكوب، خاصة وأن العدو الصهيوني المحتل يرفض وقف الحرب ويواصل التلكؤ في تنفيذ بنود البروتوكول الإنساني لا سيما في القضايا الأساسية مثل إدخال الخيام والمساعدات الغذائية والوقود والدواء وإعادة بناء المشافي ، الأمر الذي يفاقم معاناة أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة واضطرار الآلاف منهم المبيت في العراء تحت بيوتهم المدمرة أو في خيام قديمة بالية وممزقة مما سيعزز عوامل الإحباط واليأس التي تفتح الأبواب لمؤامرة التهجير والتوطين.

ونتيجة لهذه المعاناة البشعة غير المسبوقة، اضطر قطاع غزة أن يصرخ مستغيثا بالجامعة العربية والدول الصديقة خاصة الصين وروسيا بإرسال مائتي ألف كارافان وخيمة لإيواء النازحين من جنوب القطاع الى مدينة غزة وبيت لاهيا وبيت حانون وجباليا البلد والمخيم وبناء عدد من مستشفيات الطوارئ والمدارس وحفر عدد من آبار المياه تمهيدا للبدء بتنفيذ خطة إعمار قطاع غزة فور الاتفاق على وقف الحرب العدوانية عليه بما سيضمن التصدي لمخططات العدو الامبريالي الصهيوني الهادفة الى تنفيذ مؤامرة التهجير والتوطين.

وبالتالي فالرد العملي والوطني الحاسم لإلغاء المشروع الأمريكي الصهيوني المعلن من الرئيس ترامب بخصوص تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني من قطاع غزة إلى مصر والأردن وبلدان أخرى، يتجلى ويتحقق من خلال مبادرة الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر قمة عاجل لتأمين تكاليف إعمار قطاع غزة البالغة – حسب معظم التقارير الدولية والعربية والفلسطينية – سبعون مليار دولار من كافة الدول العربية الشقيقة، وخاصة دول النفط في السعودية والخليج العربي الى جانب الدول الصديقة في أوروبا وآسيا خاصة روسيا والصين وبعض بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

و يتم تحويل المبالغ المطلوبة بواسطة الجامعة العربية إلى الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة الهيئة الوطنية الفلسطينية لإعمار القطاع، الأمر الذي سيضمن توفير العمل لكل عمال قطاع غزة، وكذلك للقطاع الخاص إلى جانب تفعيل النشاط الاقتصادي في كافة المجالات، بدءاً من إزالة الرد والأنقاض في موازاة العمل بالعملية الانشائية والطرق وتمديدات المياه والكهرباء،

وكافة مستلزمات الاعمار وفق مخططات وبرامج الهيئة الوطنية الفلسطينية للإعمار حيث سيتم تنفيذ كافة الأعمال، ليلاً ونهاراً، بروح عالية من النشاط، وتكاتف الجميع في عملية إعادة بناء بلدهم في مدة لن تزيد عن 5 سنوات، علماً بأنه خلال هذه المدة سيتم تأمين كافة الاحتياجات المعيشية لسكان القطاع ارتباطاً بالانتعاش الاقتصادي الذي سيسود حياة المواطنين ويعزز استقرارهم وشعورهم بالأمان وتحقيق آمالهم في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمة القدس تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية.

أبو جمال.
عن أمد/ غزة:

كلفة الكيان الصهيوني في العدوان الصهيو أمريكي على إيران

انهيار الاقتصاد ودمار المنشآت وتحطم أسطورة الجيش الذي لا يقهر وتبخر حلم القضاء على نظام إيران ومشروعه النووي

عبد السلام العسال

1) في استعادة الوقائع:

في الساعات الأولى من فجر يوم الجمعة 13 يونيو 2025، شن الكيان الصهيوني، بتنسيق تام مع رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، عدوانا هجوميا مسلحا ومباغتا على إيران، عبر عدة غارات جوية دقيقة الأهداف بناء على معطيات استخباراتية مضبوطة في أغلبها، كان من نتائجه المباشرة اغتيال عدد من علماء إيران المتخصصين في تخصيب الأورانيوم والبحث العلمي في المجال النووي، وقتل مجموعة من كبار القيادات العسكرية في الحرس الثوري الإيراني، وتدمير أو إلحاق أضرار بعدد من المنشآت العسكرية والنووية والمدنية، ضمنها مخازن ومصانع صواريخ باليستية، ومعاهد البحث العلمي ومؤسسات نفطية، فضلا عن إلحاق أضرار كبيرة بالبنيات التحتية لمجمل المدن التي تم استهدافها وخاصة العاصمة طهران ومدينة أصفهان التاريخية التي سبق لمنظمة اليونسكو أن اختارتها كمدينة تراث إنساني، والتي تسمى في إيران بالفارسية باسم «أصفهان نصف جهان» وتعني أصفهان نصف العالم نظرا للكم الهائل الذي تتوفر عليه من مواقع تراثية وأسواق تاريخية ممتدة في الزمان القديم، كما نتج عن هذا العدوان قتل وإصابة مئات المواطنين/ات الإيرانيين/ات العزل، وقد استمر هذا العدوان إثني عشر يوما، ليتم توقيفه صباح يوم الثلاثاء 24 يونيو 2024، بتدخل رئيس أمريكا دونالد ترامب ووسطاء من دول الخليج مباشرة بعد الرد الإيراني على ضرب الطيران الأمريكي منشآت نووية إيرانية، باستهداف إيران لأكبر قاعدة عسكرية في المنطقة، وهي قاعدة الحديدة بقطر.

كانت ضربات فجر هذا اليوم مباغتة وموجعة، ولم يكن أحد يتوقع حدوثها بكل تلك الدقة، وخاصة فيما يتعلق بقتل علماء وقادة عسكريين كبار، ما يبين أن إيران كانت مخترقة أمنيا من طرف الموساد الذي تمكن من تجنيد عملاء إيرانيين محليين، سرعان ما سارعت سلطات إيران في إلقاء القبض على المئات منهم خلال جريان الحرب وبعد انتهائها، ومازالت عملية الاعتقالات مستمرة في صفوفهم إلى حدود كتابة هذا المقال، غير أن رد إيران على هذا العدوان لم يتأخر كثيرا، رغم تهديدات ترامب بأن أمريكا ستتدخل لحماية الكيان الصهيوني في حال رد إيران على عدوانه عليه، ففي مساء نفس اليوم الذي تم فيه العدوان، ردت إيران، بشكل تكتيكي مدروس، بمجموعة من الصواريخ التقليدية والمسيرات، بهدف استنزاف مخزون صواريخ منظومات الدفاع الجوي للكيان الصهيوني وإرباكها، ومباشرة بعد ذلك، انتقلت إيران، ابتداء من اليوم التالي إلى الشروع بشكل تصاعدي نوعيا في إمطار الكيان الصهيوني بمسيرات وصواريخ باليستية دقيقة حاملة لرؤوس وقنابل شديدة التفجير، استطاعت اختراق منظومات الدفاع الجوي الأمريكية المنتشرة في أراضي شعوب المنطقة (العراق والسعودية والأردن والإمارات والبحرين وقطر ...)، فضلا عن تلك المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المخصصة لحماية تل أبيب والمنشآت الصهيونية العسكرية ومراكز البحث العسكري ومقرات الموساد ووزارة الدفاع وإقامات بعض المسؤولين الصهاينة، ضمنهم مجرم الحرب نتنياهو، كل هذه المنظومات فشلت فشلا ذريعا في التصدي لجميع الصواريخ الإيرانية التي استطاعت الوصول إلى أهدافها بشكل مباشر ودمرتها تدميرا كليا أو جزئيا مما أحدث رعبا كبيرا في صفوف المستوطنين الصهاينة ولدى قادة الكيان الصهيوني وحماتهم وداعميهم من الأنظمة الإمبريالية الغربية وعلى رأسها أمريكا، ومما جعل مجرمي الحرب نتنياهو وترامب يبذلان أكبر مجهود ممكن لإيقاف الحرب التي كانت ستأتي على الأخضر واليابس بالنسبة للكيان الصهيوني.

2) في تحليل الوقائع وخسائر الكيان الصهيوني:

لم يكن مجرما الحرب نتنياهو وترامب يدركان حجم القوة الصاروخية التي تمتلكها إيران، وكان واهمين أن العدوان الغادر والمفاجئ عليها وبالطريقة التي نفذ بها، سيضعف قدراتها العسكرية كمقدمة للتقدم في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية للعدوان، وهي تدمير منشآتها النووية، وتدمير قدراتها الصاروخية العسكرية؛ وإسقاط نظامها السياسي وتنصيب نظام سياسي عميل، موال لهما، متحكم فيه تحت إمرة ابن شاه إيران غير المأسوف على إسقاط نظامه الدموي من طرف الثورة الإيراني بقيادة الخميني في نهاية سبعينيات القرن الماضي.

لكن المفاجأة الكبرى، التي لم تكن في حسبان أحد، والتي أرعبت الكيان الصهيوني وأمريكا وكل الدول الرأسمالية الغربية أن إيران ظهرت للعالم بوجه مغاير، وأظهرت أنها تمتلك ترسانة صاروخية كبيرة ومتنوعة عالية التكنولوجيا، أغلبها من صنع محلي، وقادرة على إصابة أهدافها بدقة متناهية، ولهذا كانت أهداف الصواريخ الإيرانية كثيرة ومتعددة، رغم تكتم قوات الاحتلال عن ذكرها حيث مارست أكبر عملية تعتيم عليها حتى لا تتكشف القدرات الصاروخية الإيرانية المتفوقة أمام الضعف الذي اتسمت به منظومات الدفاع الجوي التي يمتلكها الكيان الصهيوني، وكان من بين هذه الأهداف التي تمت إصابتها بشكل دقيق ومدمر، والتي اعترف الكيان الصهيوني باستهدافها، وزارة الدفاع، وقاعدة تل نوف الجوية، ووزارة الاقتصاد، ومركز تل أبيب المالي، ومنصة الغاز قبالة سواحل غزة المحتلة، وهناك أهداف أخرى لم يعترف الكيان الصهيوني باستهدافها، وذكرتها عدة مصادر إعلامية متطابقة ومنها القاعدة الجوية نفاتيم في الجنوب، وبطارية القبة الحديدية في وسط الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقر الاستخبارات في شمالها، ومبنى تابع للموساد في قلب تل أبيب، ومنازل إقامة بعض «القادة» الصهاينة الذين لم يعد بإمكانهم التحرك إلا في إطار حماية رسمية مكثفة.

غير أن أخطر ضربة وجهتها إيران للكيان الصهيوني هي استهدافها لمعهد وايزمان للأبحاث العلمية الذي يعد أهم معهد علمي لإنتاج النخب العلمية من مفكرين عسكريين استراتيجيين وعلماء الأسلحة البيولوجية والنووية، والذي يتوفر على 22 مختبرا خاصا بالبحث العلمي البيولوجي، حيث تجرى فيها الأبحاث المتقدمة على الأجنة، وتحفظ فيها مئات السلالات الخلوية المجمدة، بالإضافة إلى مئات الآلاف من العينات السريرية التي لا تقدر بثمن وخاصة ما يتعلق منها بالأنسجة والحمض النووي، والأخطر من ذلك هو أن المعهد كان يطور مواد عضوية لإنتاج أسلحة بيولوجية فتاكة ويقوم بتصنيع فيروسات بدعم من شركاء غربيين أوربيين وهو ما يفسر نفوذه الكبير وحصوله على منح بملايير الدولارات من بعض الدول الغربية الأوربية، وقد حوّل الهجوم الإيراني على هذا المعهد، ما راكمه هذا الأخير طيلة سبعين عاما من مختبرات ومعدات تكنولوجية وأجهزة علمية دقية وأبحاث علمية عسكرية ووثائق مهمة، إلى رماد في دقائق معدودات، وهو ما يشكل تدمير كلفة مالية هائلة لهذا المعهد لا تقل عن خمسة مليارات دولار، والأخطر من هذا هو أن مدير المعهد أكد أنه سيصعب مستقبلا تعيين علماء موظفين جدد بالمعهد الذين قرر الكثيرون منهم الهروب إلى الخارج بحثا عن الاشتغال في أماكن آمنة.

ومما أرعب الكيان الصهيوني وأمريكا بهذه الضربة الموجعة هو التكتيك الحربي الذكي الذي استعملته العقول الإيرانية العسكرية، حيث أطلقت في البداية وابلا من الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية التقليدية لإلهاء وإشباع منظومات الكيان الصهيوني للدفاع الجوي، ثم مباشرة بعد ذلك أطلقت دفعة من الصواريخ الباليستية الدقيقة التي دمرت المعهد في بضعة دقائق بينما كانت منظومات الدفاع الجوي في حاجة إلى اثنتي عشرة دقيقة كي تتهيأ للاشتغال، وبعدما أصبحت جاهزة للعمل كان المعهد في خبر كان. (المصادر: قناة الكيان الصهيوني 12، قنوات الميادين والجزيرة والعربية والعلم وفرانس 24 وروسيا اليوم واليمن وغيرها).

هذا جزء فقط من الخسائر في الجوانب العسكرية والمنشآت الاقتصادية والعلمية، أما خسائر الكيان المحتل المالية فكانت كثيرة، تقدر بمليار دولار كل يوم على مدى اثني عشر يوما، منها 725 مليون دولار تتعلق بالهجوم والدفاع، (حسب المستشار السابق لوزارة دفاع الاحتلال) و275 مليون دولار تتعلق بالمنشآت التي تم تدميرها (حسب مصلحة الضرائب الصهيونية)، هذا يعني أن 12 يوما من العدوان كلفت الكيان الصهيوني 12 مليار دولار، وقد تكون الفاتورة أكبر من ذلك، إذ ما زال العدو الصهيوني يحصي خسائره، حيث تسلمت مصالحه الرسمية المختصة 40 ألف طلب للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة للمستوطنين الصهاينة (العقارات والمصانع والشركات...) والتي قد تصل إلى ما لا يقل عن 50 ألف طلب، هذا فضلا عن استدعاء الكيان ل300 ألف جندي احتياطي للخدمة، تصل تكلفتهم اليومية إلى 30 مليون دولار، وضرورة توفير السكن ل15ألف مستوطن ممن أصبحوا بدون مأوى بسبب الدمار الذي ألحقته صواريخ إيران بالكيان الصهيوني (المصدر: قناة العربية سكاي نيوز على اليوتوب).

أما مجموع خسائر حروب العدو الصهيوني على كل من فلسطين (غزة خصوصا) ولبنان وسوريا واليمن وإيران، فتجاوزت 78 مليار دولار في عشرين شهرا فقط، منها 66 مليار دولار هي فقط تكلفة الحرب على غزة ولبنان، وفي الوقت نفسه أعلنت 60 ألف شركة إفلاسها منذ تاريخ بداية معركة طوفان الأقصى، وخسر الكيان الصهيوني 3,4 مليار دولار في القطاع السياحي، مع تسجيل تراجع كبير في الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبالنتيجة، فإن الكيان الصهيوني لم يحقق أيا من أهدافه الثلاثة المشار إليها أعلاه، القضاء على المشروع النووي الإيراني، تدمير القدرات العسكرية الصاروخية الإيرانية، وإسقاط النظام الإيراني الحالي، وذلك حسب تحليلات وشهادات جميع المحللين السياسيين والعسكريين والاستراتيجيين، وعلى سبيل الذكر فالمحلل الاستراتيجي ديفيد هيرست رئيس تحرير موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، يؤكد أن «نشوة النصر التي اعترت تل أبيب بعد هجومها على إيران، سرعان ما اكتسبت مذاقا مريرا، حيث تحول «النصر» الكامل الذي زعم الكيان الصهيوني أنه حققه في الساعات الأولى من هجومه على إيران إلى الهزيمة الاستراتيجية» ويؤكد أن أيا من الأهداف الثلاثة المعلنة من الاحتلال الإسرائيلي لم تتحقق.

فبخصوص تدمير البرنامج النووي لإيران، لا يوجد حتى الآن دليل دامغ واحد حتى الآن يثبت أن برنامج التخصيب النووي الإيراني قد تم تدميره، (حتى بعد استهداف المنشآت الإيرانية النووية من طرف طائرات الشبح الأمريكية) لأن إيران كانت قد نقلت أجهزة الطرد المركزي إلى أماكن آمنة، ونفس الشيء قامت به إيران فيما يخص إخفاء 400 كلغ من الأورانيوم المخصب في جهة مجهولة» وهذا يدل على أن الاستخبارات الصهيونية والأمريكية عجزت في التوصل إلى معرفة الأماكن الآمنة التي خزنت فيها أجهزة الطرد المركزي ومئات الكيلوغرامات المخصبة من الأورانيوم، وهذا يعني أن برنامج التخصيب الإيراني مازال سليما وفي منأى من أي تعرض للتدمير، وبالتالي فإيران ما زالت ماضية في سعيها نحو امتلاك القنبلة النووية، ولن يكون إعلانها امتلاك السلاح النووي إلا مسألة وقت لا غير، وخاصة بعد فك الارتباط مع الوكالة الدولة للطاقة الذرية التي ثبت أنها تسلم ما تتوصل إليه من معطيات خاصة بالبرنامج الإيراني لتخصيب الأورانيوم إلى المخابرات الأمريكية؛

وأما بخصوص تدمير القدرات الصاروخية الإيرانية، فقد أثبت العدوان أن إيران تمتلك من هذه الصواريخ ما تستطيع به تدمير كل مدن الاحتلال ومنشآته إذا ما استمرت الحرب لشهر واحد على أبعد تقدير، وبينت إيران أن لها عشرات الآلاف من الصواريخ الباليستية الدقيقة والمدمرة والمؤمنة تحت الأرض على طول خريطة البلد على شساعتها وكبرها، تستطيع بها مسح الكيان الصهيوني من على الخريطة؛

وأما فيما يتعلق بسعي الكيان الصهيوني لإسقاط النظام السياسي في إيران، فقد أثبتت الحرب أن غالبية الشعب الإيراني توحدت خلف هذا النظام وخرجت في شوارع المدن الكبرى بالملايين تهتف لنصرة النظام في مقابل الصراخ بالموت للكيان الصهيوني، وكان الرئيس الإيراني يتقدم المتظاهرين/ات دون أية حراسة أمنية؛

وفي مقابل ذلك وعلى العكس منه، خرج المستوطنون الصهاينة في مسيرات يومية في قلب تل أبيب يطالبون بوقف الحرب على إيران ويتوسلون هذه الأخيرة بوقف الحرب مقدمين لها الاعتذار عن العدوان الذي شنه الكيان الصهيوني ضدها، كما ظهر هناك ارتباك كبير في داخل الكيان الصهيوني كان من نتائجه نزوح مئات الآلاف من المستوطنين عبر البحار إلى الخارج بعدما أغلقت في وجوههم المطارات.

3) في الخلاصات:

- الكيان الصهيوني بدأ ينهار منذ بداية معركة طوفان الأقصى، فلا هو قضى على المقاومة المسلحة في غزة ولا هو استرجع محتجزيه لديها ولا هو أحكم السيطرة على غزة، ولا هو حقق أهدافه من العدوان على إيران، ولا هو حافظ على ما كان يتمتع به من تفوق عسكري واستخباراتي سابق؛
- المقاومة الفلسطينية مازالت تكبد العدو الصهيوني خسائر جسيمة في الأرواح وفي المعنويات؛
- إيران كأحد أهم مكونات إسناد الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة، خرجت منتصرة من الحرب، وفرضت نفسها كقوة عسكرية إقليمية يحسب لها ألف حساب؛
- اليمن مازالت تمطر العدو بصواريخها العابرة للحدود وتصيب أهدافها بدقة؛
- شعوب العالم تواصل خروجها للشوارع بعشرات ومئات الآلاف للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والتنديد بحرب الإبادة الصهيوأمريكية؛
- السيرورة الثورية انطلقت في أمريكا بعدة مدن ومنها مدينة لوس أجلس ونيويورك وغيرها للإطاحة بالنظام اليميني المتطرف الذي يقوده المجنون ترامب؛
- كل الآفاق مفتوحة لعولمة النضال الشعبي ضد النظام الإمبريالي الغربي وأداته الصهيونية وضد الأنظمة العربية الرجعية وخاصة المطبعة منها ومنها النظام المخزني الخائن ببلدنا.

القنيطرة بتاريخ11 يوليوز 2025

المعاناة الاجتماعية لليد اليسرى للدولة :

حالة نساء ورجال التعليم

نسرين جديب

تندرج مهنة التعليم ضمن الأعمال الاجتماعية وأنواع الفقر الجديد، حيث تعاني فئة الأساتذة والمعلمين من معاناة اجتماعية واقتصادية ورمزية في ظل الشروط والوضعية الراهنة، نتيجة لسياسات عمومية أنتجتها ولازالت تنتجها الدولة، سيرورة ومسار طويل لتطبيق سياسات التقويم الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي على المغرب وبمباركة النظام السياسي القائم.

شهد التاريخ على مقاومة الأساتذة وخوضهم لاحتجاجات كثيرة للتعبير عن رفضهم للسياسات المتبعة في قطاع التعليم وللتعبير عن معاناتهم، كشكل من أشكال النقد هدفها إحداث تغيير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنهوض بقطاع التعليم. لا يمكن الحديث عن فئة الأساتذة دون استحضار السوسيولوجي الكبير بيير بورديو الذي يصنف جزءا منهم ضمن اليد اليسرى للدولة، لأنها تمتلك وعيا نقديا وتتعرض لمعاناة كبيرة أولا بسبب احتكاكها المباشر بالطبقة الهشة الفقيرة وثانيا لإهمال الدولة لها.

إن أكبر رأسمال لأي شعب كيفما كان، ليس هو البترول ولا الفوسفاط ولا الذهب، أو موقعه الجيوسياسي إنما ما يتوفر عليه من طاقات فكرية. ذلك هو الرأسمال الحقيقي للبشرية الذي لم يبدأ استغلاله بعد كما يجب، فنحن أمام رأسمال هائل لم يتم استغلاله بعد بالشكل الصحيح، ولم يقع تنميته لا حالا ولا سابقا. فمسألة التعليم ليست فقط مسألة قطاعية إنها مسألة مصير أمة ومجتمع بأكمله، إن هذا الطابع المصيري للمسألة التعليمية تتزايد أهميته مع الزمن

في سياق العولمة الليبرالية ظهرت إشكالية معاناة نساء ورجال التعليم كتمظهر عن البؤس الناتج عن بشاعة الليبرالية الجديدة، عن الصراع القائم أكثر من قرنين من الزمان بين الرأسمالية وطبقة البروليتاريا حيث أصبحت تصنف هذه الفئة كبروليتاريا جديدة لأن دورها أصبح هو تشكيل قوة العمل أي سلعة لها قيمة.

لماذا يعتبر الأساتذة من بين فئات اليد اليسرى للدولة؟

أي نوع من الأساتذة هو كذلك؟

أين تتجلى معاناة الأساتذة؟ وما هي الأشكال النضالية أو الاستراتيجيات المتخذة للخروج من هاته المعاناة؟

اليد اليسرى للدولة

تعني اليد اليسرى حسب بيير بورديو كل المثقفين والموظفين الصغار الذين يقومون بالخدمات الاجتماعية، يمتلكون وعيا نقديا حرا وآليات لنقد القطاع الذي ينتمون له، تتبدى اليد اليسرى خاصة في تجسيدها عبر المعلمين والأساتذة في طليعة الحركات الاحتجاجية عبر التاريخ، ترفع صوتها ضد المظالم الاجتماعية وتناضل من أجل تحقيق العدالة. تمتلك رأس مالا رمزيا يتيح لها درجة من الاستقلالية، لا تكون تابعة لثقافة السلطة القائمة بل يقومون بنقدها، ولا يساهمون في إعادة إنتاج الوضع القائم، فالنشاط النقدي أحد الخطوط المؤسسة لكل حياة مهنية وبواسطته تتضح معالم المشاكل.

هذه الاحتجاجات ليست سوى تعبير عن السخط والمعاناة المتراكمة جراء ظروف العمل القاسية، والتي توصف بانتفاضة «النبلاء الصغار» في مواجهة «النبلاء الكبار» كما عبر بورديو. حيث يصور في تحليله الرصين الدولة كحقل يتكون من طبقتين: طبقة اليد اليسرى التي تمثل مؤسسات الرعاية والإنفاق العام كالتعليم والصحة، وهي ثمرة الصراعات الاجتماعية التاريخية والمعاصرة، التي تقف في تضاد واضح مع طبقة اليد اليمنى المتمثلة في أجهزة الهيمنة الاقتصادية من وزارات المالية والمؤسسات البنكية. يكشف هذا التصور البورديوي عن التناقض الجوهري داخل جسم الدولة بين قوى الحفاظ على الوضع الاقتصادي القائم وقوى التغيير الاجتماعي المطالبة بالعدالة والإنصاف.

في ظل الواقع الذي يتميز بتخلي السلطات المعنية عن الموظفين الصغار ولاسيما أولئك المكلفون بالتربية والتعليم، من مربيين وأساتذة ومعلمين يشعرون أنها تتبرأ منهم، ويعانون من تناقض دولة ومن ضغوط مستمرة مؤلمة أكثر فأكثر. حيث نلاحظ أن النسبة الأعلى من المدارس توجد في الأحياء الشعبية والقرى والضواحي حيث السكان الأكثر فقرا وعوزا، لا يمتلكون رأسمال رمزي يورثونه لأبنائهم، الشيء الذي يعمق من معاناة الأساتذة على المستوى العملي، في شبه غياب للوسائل والآليات المساعدة لتمكينهم من أداء دورهم دون صعوبات. هاته المجالات الترابية التي تهجرها الدولة أكثر فأكثر بشكل متزايد.

يؤدي هذا التمييز بين الموظفين إن على المستوى الاقتصادي الرمزي والنفسي إلى معاناة الأساتذة والمعلمين التي تنعكس سلبا على علاقاتهم الأسرية والعملية.

المعاناة الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية للأساتذة والمعلمين

تشير المعاناة الاجتماعية لمجموع الصعوبات والتحديات التي يواجهها الأفراد والجماعات، نتيجة لأسباب اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية. مرض اجتماعي pathologie sociale يصيب الأفراد مباشرة حسب Axel honneth أكسيل هونيت و إيمانوويل رونو Emmanuel Rennault . تتجلى المعاناة الاجتماعية في تأثيرها على جودة حياة الأساتذة، الفئة الأكبر من حيث عدد الموظفين من بين جميع القطاعات الوزارية، تبلغ نسبتهم 35،3 بالمئة كما جاء في مشروع المالية لسنة 2025. رقم مهم يعكس مدى العواقب الوخيمة من تهديد للسلم الاجتماعي عند المخاطرة بالحياة الاجتماعية والنفسية لهاته الفئة.

تندرج مهنة التعليم ضمن الأعمال الاجتماعية وأنواع الفقر الجديد التي تم تقديمها للقراء في كتاب بؤس العالم للسوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو .هذا العمل الاجتماعي الذي يؤدي بالأساتذة لمعاناة متعددة، متمثلة في التوتر، الإرهاق، اليأس، الاكتئاب، الصمت، فك الارتباط، المقاومة، الفشل، التعرض للعنف، الرفض والإنكار. كما تبين في العديد من الدراسات السوسيولوجية، من بينها كتاب la souffrance des enseignants معاناة المعلمين للسوسيولوجيين Françoise Lan– theaume و Christophe Hélou اللذين قاما بتفسير معاناة مهنة التدريس في تنظيم العمل داخل المدارس والعلاقات المعقدة التي تتم على المستوى الشخصي والمهني، حيث يتفاعل الأساتذة مع فاعلين آخرين في حياتهم اليومية: التلاميذ وأولياء أمورهم، الزملاء، المفتشون والأقارب. يكشف الجزء الأول من الكتاب الجانب المؤسسي لإدارة المعاناة في العمل وعملية البناء الاجتماعي من قبل الجهات الفاعلة خاصة الخبراء الذين لديهم ميل واضح لإسناد سبب صعوبات الأساتذة، إلى عجزهم أو تقييدهم أو عدم كفايتهم، بدلاً من التساؤل عن كيف يتم تنظيم العمل وتطور المهنة. يمكن الجزم أن نتائج هذه الدراسة تعكس معاناة هذه الفئة في المغرب أيضا حيث شهدنا الحدث الأخير لانتحار الأستاذ معاذ بلحمرة نتيجة لسياسات فاشلة في التعليم وعدة الاهتمام بالجانب النفسي والاجتماعي للأساتذة بصفة عامة، في شبه غياب دراسات في علم النفس أو السوسيولوجيا التي من شأنها فهم وتحليل هذه الفئة المهمة في المجتمع المغربي.

مصدر هاته المعاناة الاجتماعية، تبني طروحات وخلاصات البنك الدولي بحذافرها، التي اعتبرت أن التعليم قطاع غير منتج ويهدد مصير المجتمع المغربي واقتصاده، أن التعليم والتكوين في واد والمتطلبات التنموية في واد آخر، وبالتالي يشكل عبئا. بناءا على ما سبق اعتبرت الطبقة الحاكمة التعليم عدوا وخطرا على النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واتجهت نحو تقليص الميزانية المخصصة لقطاع التعليم، بما فيها ميزانية التسيير والتجهيز، مثلا نقص أو إلغاء المنحة لعدد كبير للطلبة الجامعيين وطلبة المدارس العليا للأساتذة، زيادة عدد ساعات التدريس في كل الأسلاك... كانت فئة الأساتذة والمعلمين من الفئات الأكثر احتراما في المجتمع المغربي، تشكل مع فئات أخرى الطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام أمان في أي دولة أو مجتمع. لكن مع العنف الممارس عليها منذ سبعينيات القرن الماضي تقريبا أصبحت تفقد الاحترام ومكانتها داخل المجتمع والدولة.

تمثل رواتب الأساتذة والمعلمين أدنى الرواتب بين الموظفين مثلا المنتمين لوزارة المالية والداخلية، حيث نجد أن مرتب معلم وأستاذ حاصل على الإجازة أدنى من رجل شرطة حاصل فقط على باكلوريا، التعويضات المالية عن المهام مثلا حراسة الامتحانات الوطنية الجهوية والإقليمية، تصحيح أوراق الامتحانات المتعلقة بها هزيل جدا لا يرقى لمستوى المهنة ولا المتاعب المرتبطة بها، بالإضافة إلى تأخير التعويضات . هنا يعتبر Pierre Bourdieu أن الأجور مؤشر لا لبس فيه على القيمة المرتبطة بالعاملين ، حيث تشهد قيمة أجر الأساتذة عنفا ماديا ممارسا عليهم من طرف الدولة . بالإضافة لملفات كثيرة عالقة في مكاتب الوزارة دون حل وإنصاف للمتضررين مثل أصحاب الزنزانة 10، ضحايا النظاميين، ملف المتصرفين المبرزين...

المصدر الرئيسي للمعاناة الاجتماعية للأساتذة والمعلمين اقتراحات واملاءات البنك الدولي، وتنفيذها من طرف النظام الحاكم التي تؤدي للموت البطيء للتعليم. لكن، ماذا تتخذ هذه الفئة كاستراتيجية لحماية نفسها، ومواجهة هذا العنف الممارس عليها؟

تاريخ نضالات الأساتذة والمعلمين ما بعد سنة 1956

المعاناة الاجتماعية التي تنبع من أسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية، تمثل التجربة الأكثر عمقًا التي يمكن أن يُبنى عليها النقد. كما رأى الفيلسوف الكبير الألماني هربرت ماركيوز في معاناة المستغلين أساسا لنقد العقلانية الزائفة للأنظمة القمعية، و يشير الفيلسوف الفرنسي Emmanuel Renault إلى أنه « غالبًا ما يكون النضال ضد الهيمنة الاجتماعية صراعًا ضد المعاناة، وتقدم المعاناة وجهة نظر نقدية ضد الهيمنة عندما تفتقر النضالات الاجتماعية.» المعاناة تجسيد ملموس لآليات السيطرة سواء الهيمنة الاقتصادية السياسية والرمزية... التي تنتج معاناة يومية على مستوى الأساتذة، وبذلك يصبح الهدف الجوهري هو النضال للقضاء على هاته المعاناة.

تشكل نضالات الأساتذة مسارا حافلاً وطويلا للدفاع عن الكرامة المهنية، تحسين الظروف المادية والمعنوية والسعي الدؤوب لتحقيق تعليم عمومي جيد رغم التحديات والقمع. استمرت هذه النضالات كقوة ضغط أساسية في المشهد الاجتماعي المغربي، تعكس عمق الأزمة التي يعانيها قطاع التعليم وأهميته المركزية في بناء مستقبل البلاد.

يشهد التاريخ على سلسلة من النضالات المستمرة التي قادها الأساتذة دفاعا عن حقوقهم المهنية والاجتماعية وتحسين ظروف العمل وجودة التعليم. أبرز هذه المحطات النضالية:

سنوات الستينات والسبعينات:

- احتجاجات متكررة للمطالبة بتحسين الأجور وتعديل نظام الترقي وزيادة التعويضات.
- المطالبة بتوفير بنية تحتية ملائمة في المؤسسات التعليمية وتقليص عدد التلاميذ في الأقسام.
- نضالات ضد سياسة التعاقد والمطالبة بالتوظيف المباشر.

أبرز النضالات سنة 1979 من شهر أبريل أيام 11-10 حيث أضرب الأساتذة والمعلمين للمطالبة بتحسين ظروف عملهم والرفع من مستواهم المعيشي إلى جانب المطالبة بإصلاحات في المنظومة التعليمية، أدى هذا الإضراب إلى طرد مئات الأساتذة من عملهم والاعتقالات إلى جانب موظفي الصحة بقيادة النقابة الوطنية للتعليم.

سنوات الثمانينات والتسعينات:

- شهد عام 1981 تحديدا العشرين من يونيو ما يعرف بانتفاضة الكوميرا احتجاجا على الليبرالية الجديدة وإملاءات صندوق النقد الدولي التي تمثلت في سياسة التقويم الهيكلي وغلاء الأسعار، شاركت فيه فئة الأساتذة والمعلمين إلى جانب كل فئات المجتمع المغربي ومختلف الأعمار ، حيث سالت فيه دماء كثيرة من المحتجين.
- أصدرت وزارة التربية الوطنية سنة 1999 الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أثيرت فيه مسألة التعاقد بالبند 135 الذي نص على تنويع أوضاع المدرسين الجدد ، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد. ما أدى لاحتجاجات واسعة ضمن رجال ونساء التعليم.

سنوات الألفين

- أبرز الاحتجاجات إضراب لمدة 48 ساعة ضد سياسة التقاعد سنة 2014.
- 2016-2018: قاد الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد جميع أشكال الاحتجاج لإدماجهم في الوظيفة العمومية والمساواة في الحقوق.
- شبه توقف للدراسة سنة 2023 بسبب مقاطعة رجال ونساء التعليم التدريس احتجاجا على النظام الأساسي الجديد.

لم تؤدي كل نضالات رجال ونساء التعليم لإنصافهم من طرف المسؤولين الذين بيدهم القرار إلا لنسبة قليلة منهم، بل مع مرور السنوات أي منذ 1959 إلى حدود الآن تراكمت مآسيهم ومعاناتهم، ملفات كثيرة لم تحل ولم ينصف ضحاياها.

ما يجعلنا نتساءل، هل النظام السياسي القائم وحده المسؤول عن انحطاط قطاع التعليم ومكانة وأوضاع رجال ونساء التعليم، أم أن هناك أطراف أخرى مشاركة في هذا الوضع من بينها رجال ونساء التعليم أنفسهم؟ أم أن استراتيجيات نضالهم لم تحقق شروط حركة احتجاجية لتحقق أدنى حد من المطالب؟

من ضحايا الاستعمار إلى ضحايا الحدود:

مأساة المهاجرين الأفارقة في فضاء مغاربي عنصري

في السنوات الأخيرة، لم تعد الهجرة مجرد انتقال من مكان إلى آخر، بل أصبحت لحظةً سياسية واجتماعية تُعيد تشكيل مفاهيم مثل الانتماء، الهوية، والمواطنة. هذا ما نلاحظه بوضوح في الحالة المغربية، حيث تحوّل وجود المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى بؤرة صدام بين منطق الدولة الأمنية ومنطق الكرامة الإنسانية، وبين خطابات المجتمع المتخيلة عن «الآخر» وبين حقيقة البنية العنصرية الكامنة فيه.

أيوب حبراوي

إن نظرة المجتمع المغربي إلى المهاجر الإفريقي ليست بريئة أو عفوية. فهي تحمل في طياتها تمثلات تاريخية استعمارية، تقرن اللون الأسود بالدونية، والخطر، والغربة. هذه التمثلات لا تُعبّر فقط عن عنصرية اجتماعية سطحية، بل هي نتيجة تراكم عنف رمزي مارسته الدولة من خلال المدرسة، والإعلام، والسياسات الثقافية، التي رسخت صورة المغربي «الأبيض» مقابل «الآخر الأسود» كمجرد عابر أو دخيل. هذا ما يجعل من الهجرة اليوم عدسة تحليل سوسيولوجية حادة، تكشف لنا هشاشة المواطنة، وزيف الخطاب الحداثي الرسمي حين يتعلق الأمر بالاختلاف العرقي.

والمثير للسخرية المرّة، أن كثيرًا من هؤلاء المهاجرين لا يرغبون أصلا في الاستقرار بالمغرب. فهم يرونه، رغم كل المعاناة، مجرد نقطة عبور نحو الضفة الأخرى من المتوسط. لكن المغرب، تحت ضغط الاتحاد الأوروبي، قبل أن يلعب دور «الشرطي الحدودي»، ويحوّل حدوده الجنوبية إلى جدار صدّ يمنع «تدفق الأجساد السوداء». مقابل هذا الدور، يحصل على دعم مالي وتقني يُقدَّم كـ«مساعدة على تدبير الهجرة»، لكنه في الحقيقة تمويل لمنظومة قمعية، لا ترى في المهاجر إلا تهديدًا أمنيًا.

في هذا السياق، تُنتج الدولة خطابًا مزدوجًا: تدّعي في المنتديات الدولية التزامها بحقوق الإنسان، لكنها تمارس على الأرض سياسات تجميع، ترحيل، وغض طرف عن الاعتداءات اليومية التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون، سواء من طرف السلطات أو من بعض المواطنين الذين شُحنوا بخطابات الخوف والكراهية. وهكذا يتماهى العنف الرمزي مع العنف المادي، لتكتمل دائرة الإقصاء.

وما يثير الانتباه أكثر، هو تصاعد خطاب «حماية النسل» و«الدفاع عن الهوية» في بعض الأوساط المغربية، خصوصًا حين يتعلق الأمر بزواج بين مهاجر إفريقي وامرأة مغربية. فجأة، يُستدعى القلق على «الدم المغربي»، وتُفتح نقاشات بيولوجية عن مستقبل المجتمع، كما لو أن هذا الزواج إعلان حرب على الأمة. المفارقة أن هذا النوع من الخطاب لا يظهر حين تكون العلاقة مع أوروبي أو خليجي. هنا تتكشف الطبيعة الانتقائية والعنصرية للخطاب، الذي لا يتعلق بالدين أو الثقافة، بل بلون البشرة والموقع الطبقي. في الواقع، يُوظف جسد المهاجر الإفريقي في المغرب كأداة لتفريغ التوترات الاجتماعية المحلية. ففي بلد يعاني من الفقر، التهميش، والبطالة، يصبح المهاجر – في المخيال الجماعي – سببًا إضافيًا للأزمة، لا ضحية لها. وهكذا يتم تحويل الغضب الشعبي من السلطة إلى كراهية تجاه الأضعف، في عملية إسقاط كلاسيكية تحمي النظام القائم من أي مساءلة حقيقية. وبهذا المعنى، تلعب العنصرية دورًا وظيفيًا في إنتاج الاستقرار الزائف، عبر شرعنة العنف ضد «الغريب».

إن الدولة، حين تُنتج وتغذي هذا الخطاب، لا تفعل ذلك فقط من موقع السلطة السياسية، بل كذلك من موقع الهيمنة الرمزية. فهي تضع معايير «المواطنة المقبولة» بناءً على الجغرافيا، واللون، والانتماء الطبقي، في تجاهل تام لفكرة الحقوق الكونية. وبدلًا من أن تكون الدولة أداة للحماية والدمج، تتحوّل إلى جهاز إقصاء وتمييز، يخضع لمنطق السوق الأوروبي، أكثر مما يستجيب لمطالب العدالة الاجتماعية.

إن الدولة، حين تُنتج وتغذي هذا الخطاب، لا تفعل ذلك فقط من موقع السلطة السياسية، بل كذلك من موقع الهيمنة الرمزية. فهي تضع معايير «المواطنة المقبولة» بناءً على الجغرافيا، واللون، والانتماء الطبقي، في تجاهل تام لفكرة الحقوق الكونية. وبدلاً من أن تكون الدولة أداة للحماية والدمج، تتحوّل إلى جهاز إقصاء وتمييز، يخضع لمنطق السوق الأوروبي، أكثر مما يستجيب لمطالب العدالة الاجتماعية.

خـتـامًـا، فـإن الـدفـاع عـن كـرامـة المـهـاجـريـن مـن إفـريـقـيـا جـنـوب الصحراء في المغرب، ليس معركة خارجية أو ثانوية، بل هو قلب أي مشروع تحرري محلي. لأن الطريقة التي نعامل بها «الآخر»، تكشف بالضبط كيف نُعرّف «الذات». والمجتمع الذي يصمت عن العنصرية، أو يبررها، هو مجتمع لم يخرج بعد من عباءة الاستعمار، ولم يتحرر فعليًا من استبطانه للفوقية الأوروبية. الحدود ليست فقط على الخريطة، إنها ترسم كل يوم في الأذهان، في السياسات، في نظرات الناس. ومحوها يبدأ حين نعترف بأن الجسد الأسود، الفقير، المختلف، لا يُهددنا... بل يُعرّينا.

هلوسات السبت

عبد اللطيف صردي

قبل أن يحال على المعاش كان ليوم السبت طقوس مغرقة في الفرح احتفالا باسبوع حافل بالمشاغل والمسؤوليات التي كانت تتقاطع وأحيانا تتراكم وتؤ جل أو تدخل في باب كم حاجات قضيناها بتركها .لكن دابه تبدل تبديلا جذريا .والتزم ألا يزاحم الناس سواء كانوا شغيلة او مستخدمين او موظفين او تجارا وألا يمشي في الأسواق وألا يلج الأسواق الممتازة التي تناسلت كالفطريات.

فلا حمام ولا حان ولا خان ولا ثرثرة في مقهى ولا قطارات الاحد والسبت ولا وجبة سمك ولا جدال ولاجحود ولا جرأة تزيد عن المألوف.كان هذا عهدا قطعه على نفسه قبل المعاش بسنتين .ولكن على الرغم من ذلك فالسبت يفوح بذكرياته الجميلة كأريج الطباشير و الورود اليانعة والعطر المهداة وبقايا صور لرفاق وزميلات مروا عبر بقايا أسوار الفرعيات النائيةونوافذها المهشمة ينفذ عبرها المطر أو الرياح العاتية التي تظل تزمجر.هم الآن في سجل الحضور و الغياب والغيب ومنهم من غاب الى الأبد وأقل نجمه.ولكن هو ظل كتلك السنديانة الوارفة الظلال في وسط ساحة المدرسة الجدباء من توالي سنوات القحط يقاوم شطط رهط من المديرين ذوي نزوات سادية أحيانا منتفخة تشبه محافظهم. فما أقسى ظلم ذوي القربى التربويين.وما أصعب أن يصادر للمدرس مذياع في كف اليد في خلاء وليل الفرعية السرمدي من مفتش مخاتل كطاووس أو رواية او قلم جميل أو ساعة يدوية أو قارورة عطر أو لوحة عبثت فيها ريشة فنان بويهمي. كل هذا حدث زمن غياب الماء والكهرباء وعطب المرحاض والهواتف الذكية.كانت الفرعيات تحاذي المقابر .

كان للزمن وقعه البطيء .فما أجمل أن يستدعى مساء السبت لطعام فلاح او شاي راع أو فقيه الجامع الذي يعزره وهو على طرفي نقيض معه ولكن يرثي حاله وضنكه وبؤسه او حفار الآبار بسحنته السمراء الطيب الودود والذي بترت أصابعه بفعل خطإ في البارود .ظل طوال حياته يقتفي أثر الماء في جوف الأرض الذي أصبح ماؤها غورا في هذا اليباب، أو يجالس تلك المرأة العجوز ويمد لها سجارة رخيصة خلسة بعدما نبذها أهلها .او هو يتابع تلك المجموعة الغنائية البئيسة كلما اقترب الحصاد تقوم بسهرات للفلاحين في خيمة متنقلة .كلما تقدم الليل كنت اسمع انين الكمان وصوت صاحبه المبحوح وعيطات المغنيات .هذه المواعد كانت تزعج معالي السيد المدير وتوجه بالخطاب إلى الأستاذ .

مادسرش علينا العامة

لا يليق بنا نحن معشر الأساتذة أن نخالط العامة من الناس وخاصة ارذلهم.

فما أشبه الإحالة مع وجود البون الشاسع.حينما تطفو صيحة ابن رشد في نهي العامة عن مقارعة الفلسفة.

وخاطبه مرة المدير بعنجهية وغطرسة مفرطة و أغلق عليهما مكتب الإدارة وأحكم اغلاقه.بعدما انتهى من توقيع محضر نهاية السنة الدراسية/81/82. وما قد قميصه من قبل أو دبر ولكن بهت السائل المتعجرف.

اسمع .لقد كنت توزع بطاقات النقابة والبيانات خلسة .اني على علم بهذه وأدرى بهذه الأمور حتى لا تستغفلني .

وظل عزاؤه ان يرعى هذه البراعم الندية خاصة في فوضى والوان سائبة في درس التربية التشكيلية والخيال الجامح وتمثلات الصبية وهلوساتهم في مادة الإنشاء الحر بلا ضفاف او خطوط حمراء وزقزقة طائر الدوري المشاغب ونباح الكلب المتقطع معلنا وصول المدير أو مبعوثه حتى نوقع على مذكرات كأيام الشجرة والام والشعر .او صوت سنابك تلك الأتان التي تركبها صاحبتها العجوز تحث في سيرها لان الظلام باغتها والمريرة تمتد أمامها كأفعى تنساب تحت وقع سراب في يوم حره مستطير.

ويلبس يوم السبت ومساؤه لبوسات وهواجس أحيانا الى حد التيه والجنون والهلوسات وشطحات أهل النور في المراتب الرفيعة من الوجد .ومع ذلك ما جاءت الحيتان يوم السبت شرعا للصحاب تسعى.

المنارة ترتجف يرعبها ضوؤها المشع!

عائشة جرو

في أزمنه غامضة ملبدة ومغبرة رمادية ومجهولة لجأت الجموع إلى بصيص النور الوحيد والأوحد: « المثقف»

كان المنبه الذي ولد ليحذر ويرن معلنا وسط الممرات المظلمة المخيفة المشوشة عن آوان القيامة الإنتفاض، وانتشال البوصلة من براثن الوضاعة والإنحطاط، مجذفا منقذا متقدا موجها كان نهجا وسط العواصف والبراكين والطوفان...منارة صامدة في وجه جحافل الظلام غير ما أن احتشدت العتمة، حتى جبنت المنارة، ارتجفت وخافت من نورها فأخمدته طواعية، خافت ان تعري الفضيحة فتتضح الرؤيا والطريق. تحلق المتأملون لم يرو في دمس الحقيقة سوى قاربا مهشم المجاذيف، صوتا قابلا للمساومة. رددوا أو ليست هي أشياء لا تشترى ؟!

ما بال هذا السكون لا يذرعه محراث؟ المنارة المنزوية في ظلها الحالك تتثاءب، وفي خفوتها لا صدى لا صوت ولا حتى نأمة تصدر عنها...

المنارة المنطفئة كانت بالأمس نهجا واضحا، خريطة طريق تحولت إلى سراب تلهث وراءه جموع مجنونة ضمأنة تجري تصرخ في كل السبل دون أن تدرك الماء او يدركها.

ترتعد أناملها فتخفيها في قفازات سوداء بلا عنوان دون ان تترك دليلا ولا بصمة.

تكتب لكنها لا تترك أثرا مقروء المعالم.

انزوت وحدها في برجها الحيادي وارف النعومة، غير متجلية اللون ولا الطعم ولا العبق، تناست انها ولدت لتضيء العالم المظلم.

المنارة المخمدة كأنها ما خلقت لتدوي لتجهر بالصوت العالي

بل لتستجدي التصفيق، ولتصفق وتصفق دونها كل طرق النور.

تحذر لغتها كأن الحروف كمائن، كأن المواقف قنابل

فخ سقوط هاوية، لم تعد لها هوية فابتدعت لغة حربائية مراوغة ومجازية المعنى.

حريصة ألا تحرض العالم والعقول تطرق مطأطئة كمن أتى فعلا مشينا وحق عليه الإعتذار عن فكرة.

المنارة المفتتة تناست انها ولدت جبلا صخريا لا تهادن

اعتى العواصف وأشد الأمواج ضراوة. اصبحت لا تجيد السباحة إلا وسط التيار، بجبن تنفي انها كانت الخلاص المخاطر في سبيل

مخاض موجع.وحقيقة دامية وأن مهمتها لم تكن قط ترفا، بل واجبا ملزما وإن كان مقدسا.

ليس شغبا منها أن تتقد في وجه الظلم والظلام بل من أجل ذلك نصبتها الجموع جوعى الروح وعطشى القلب ولأنها المرأة المعكسة والمعاكسة والمنعكسة انتصبت في وجه الرماد والغبار. وليس رفاهية او ترفا ان تزعج، بل وجدت لكي تقض مضاجع السلطة وتحرمها النوم هي اليقظة التي لا تنام حتى لا تغيب الضمائر عن الوعي وتموت في سبات القتامة السرمدي...

لكنها الآن حين البيوت الواهية تجرفها السيول واللهب يلتهم الحقول تنشد قصائد عن الربيع!

وهذه مجازر تجز رؤوس الأطفال، وتلك حناجر تستغيث من خناجر في ظهرها فيما هي تصدح بأغان عن الفرح الإنساني حتى لا تفسد حفل الشواء!

هي من كانت تقود جيوشا من المحترقين المتحرقين للمعنى تحابي الآن وتداهن وتختفي تحت ستائرها المرتجفة. لا يقودها سوى الخنوع نحو اللامعنى.

من منحوها صوتهم وكانت تلوذ إليها الأرواح المعذبة من لا منبر لها خذلتهم جميعا واوصدت دونهم أبوابها وغلقت كل نوافذها في وجه العواصف ثم رددت دون ان تنسى ركوعها المخزي؛ لم لا ترون من الكأس سوى الجزء الفارغ ابتسم أيها العالم فأنت بخير والحياة من حولك جميلة! تقترف الخيانة باحترافية عالية دون ان يرف لها جفن دون وخزة ضمير طفيفة.

المنارة أمام رتل منتظرين جماهير تطوف حولها كأنها أقدس الأماكن كل فجر

دون ان تلمع منها نجمة واحدة في المساء تشرئب اعناق تتأمل وتتأمل فلا يتجلى لها سوى أوارق ساقتها الرياح ومنارة مرتجفة من نورها.

طنجة 11.7.2025.

الاحتمالية حاضنة الإبداعية: la créativité

نورالدين موعابيد

إضاءات رئيسة: فضلت تاء التأنيث في المصدرين الصناعيين، ليس من باب «تاء الخجل»، وإنما إيمانا بأنهما ولودان، لا ينضب معين خصوبتهما، بالإضافة إلى أن المفاهيم في بعدها الفلسفيّ دائمة الترحال، بعيدا عن الوثوقية، القطعية(الدوغمائية)، نحو ما نحاه الثنائيّ G.DELEUZE وF.GUATTARI، في مؤلفهما «ما الفلسفة؟»، فعرّفاها بأنها إبداع المفاهيم... والاحتيال صنيعة الخيال ومشتقاته: التخيّل، التخييل، المخيلة، المخيال... إلا أن بؤرة هذه المحاولة سترتهن بالخيال الخلاق،ليس غير، الخيال الذي يتجاوز الوعيين: الضمنيّ والقائم لينهل من الوعي الممكن، نظير ما حدد L.GOLDMANN مستلهما من ARISTOTE، حين آثر الشاعر على المؤرخ، بما للأول من كفايات حدسية إشراقية دفعت بأدونيس ورفاقه إلى اعتبار أنفسهم مستقبليين، يتجاوزون الواقع بالشعر، والشعر بالشعر. ولعل جينيالوجية اقتران الشعر بالرؤى والوحي والسحر والنبوءة،ترتد إلى الزمن السحيق، إذ نقرأ في لوح من ألواح ملحمة جلجامش»ولأخبرن بلادي، عمّن رأى الأعماق. «وسبق لطرفة الشاعر الجاهليّ، أن قال :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا
ويأتيك بالأخبار من لم تزود
في رائعته (معلقته الدالية.).

لذلك نحن بعبدون، البعد كله، عن نظرية المحاكاة، التي صاغها PLATON، معتقدا أنها تستند إلى الطبيعة،هذه التي ليست سوى تشويه المثال، بل إن الشاعر أبا الطيب ليقول متباهيا:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صمم

وما لبث أن انتشى المعريّ بهذا البيت ، فقال: «إن أبا الطيب كان يتقصدني.»، وانتهى به الأمر إلى أن يؤلف رسالته النثرية»رسالة الغفران». ولو كان الحيز مسعفا لما ترددت في افتراض حوار تناصّيّ بين المعريّ نفسه وJOHN MILTON صاحب «الفردوس المفقود»، و DANTE، مبدع»الكوميديا الإلهية، وابن شهيد مؤلف» رسالة التوابع والزوابع»..حتى أميز الثوابت والمتغيرات لدى هؤلاء الأدباء المبدعين، العالميين... وتعتقد الميثولوجيا «العربية» أن العبقريّ قبس من وهج الآلهة والجن،التي تسكن واديا، هو وادي عبقر، بعد أن يمسه ما يمسه من ذلك الوادي،إلى حد أن لعرب آمنت بأن لكل شاعر شيطانا (رئيّا) يلهمه القريض، فهذا أبو النجم يقول واهيا:

إني و كل شاعر من البشر
شيطانه أنثى و شيطاني ذكر

ومن البداهات أن المتخيل شقيق الإدهاش،سليل الإغراب، وإلا فإنه لن يعدو كونه إعادة إنتاج ماسخة،ناسخة، ومن ثمة تغيب الحمولة الإمتاعية، و الحمولة الإقناعية، وهكذا «تغتال» المؤانسة. ولا يعدم الفكر اليساريّ، التقدميّ أن يكون ضاربا في آلية الخيال بأكثر من سهم، من ذلك أن MARX عندما يقول: «تمتلك الإنسانية شيئا في الرؤيا، حسبها أن تعيه لكي تمتلكه في الواقع»، أو Lénine، إذ يقول: (ليس العيب في أن «نحلم»، ولكن العيب في ألا نعمل على تحقيق ذلك «الحلم»)، إنما يقولان قوليهما انطلاقا من أنهما يفترضان في المناضل أن يعبئ كفاياته التخيُّلية المستضمرة، القمينة بأن تمنح سيروراته النضالية، وصيروراته أيضا، معنى تغييريا، وتلك لعمري فاعليته وتفاؤليته بحتمية الانتصار على أعداء إنسانية الإنسان... وفي تاريخ الآداب العالمية إبداعات حققت كونيتها لأنها بشرت بتحولات ماكروبنيوية، منها تمثيلا لا حصرا مسرحية «بستان الكرز»، التي أبدعها ANTON TCHEKHOV،الراحل سنة 1904، قبل انتصار الثورة البلشفية (1917)، قد أقاربها لاحقا.

مارس2025

عبد الله السامي:

العمال الزراعيون يعيشون الاغتراب الرأسمالي على غرار العمال الصناعيين، لكن مع حدة أكبر بسبب هشاشة أوضاعهم، وتهميشهم السياسي والاجتماعي

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي هو الرفيق عبد الله السامي، مناضل كادح ما فتئ يواكب ويؤطر نضالات الطبقة العاملة في شخص العاملات والعمال الزراعيين بإقليم شتوكة آيت بها ضد الاستغلال الرأسمالي والافتراس البرجوازي والقهر الاجتماعي. يخوض كذلك النضال الحقوقي من داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ويخوض الصراع السياسي من واجهة حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي هو عضو لجنته المركزية.
الجريدة ترحب بالرفيق عبدالله السامي وشكرا على تلبية الدعوة.

■ ما فتئت الطبقة العاملة الفلاحية في المغرب تخوض الصراع والنضال من أجل استرجاع الحقوق وانتزاع المطالب. ما هي إذن آفاق هذه النضالات ماديا و ديمقراطيا؟

● الفلاحون الكادحون والعمال الزراعيون والعاملات الزراعيات يعيشون وضعًا من أقسى أوضاع الاستغلال نتيجة نزع الأراضي من الفلاحين الكادحين وعدم تمكينهم من المخططات التي تصرف عنها الأموال العمومية ، كما يعاني العمال من هشاشة الشغل، الأجور الزهيدة، غياب الحماية الاجتماعية، ظروف العمل القاسية، والتمييز الجنسي والطبقي. لكن رغم ذلك، فإن كثيرًا منهم لا يستحضرون دورهم الحيوي في التغيير الاجتماعي والسياسي، والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل:

– ضعف الوعي السياسي والنقابي
– عقود من التهميش والعزلة عن مراكز القرار والنقاش السياسي.
– هيمنة ثقافة الخضوع والخوف من «السلطة» أو من فقدان لقمة العيش.
– ضعف التكوين السياسي داخل الأوساط الزراعية، وتفكك البنية التعليمية والثقافية بالبوادي.

ب– ضعف التنظيم
– الوجود النقابي والسياسي في الوسط القروي غالبًا هش أو منعدم، أو خاضع لتأثيرات زبونية وحزبية لا تخدم مصالحهم الحقيقية.
– العوائق القانونية والعملية أمام تأسيس التنظيمات النقابية في العالم القروي.

ت– القمع والترهيب
– كل محاولة للتنظيم تواجه بمقاومة شرسة من طرف «المستفيدين من الاستغلال» (ملاك كبار، شركات فلاحية، سلطات محلية).
. الفلاحون يفقدون اراضيهم بسبب الجفاف واستنزاف الفرشة المائية من طرف الإستغلاليين الكبار مما يدفعهم للهجرة صوب المناطق الفلاحية الكبرى والمدن بحثا عن فرصة عمل في حين يتم تعريض العمال والعاملات الزراعيون للطرد أو الابتزاز إذا أبدوا أي ميل للتنظيم.
لكن، ورغم كل هذا، فالتاريخ يُثبت أن هذه الفئة قادرة على التغيير متى ما أدركت قوتها الجماعية. بعض أبرز التحركات الاجتماعية والاحتجاجات بالمغرب كانت انطلاقتها من قرى ومناطق مهمشة، بفضل:
– التحسيس المستمر.
– تواجد قوى سياسية أو نقابية تقدمية وملتزمة.
– نضالات نسائية بارزة في المجال الفلاحي.
مما سيدفعهم لاستحضار دورهم الجوهري في التغيير عندما يتمكنون من التوفر على أدوات الوعي والتنظيم والدعم. وحينها، قد يشكل الفلاحون الكادحون والعمال والعاملات الزراعيون طليعة حقيقية في مسار التغيير الاجتماعي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

■ العاملات و العمال الزراعيون، و هم يواجهون مختلف صنوف الاستغلال و التمييز،ألا يستحضرون دورهم الجوهري في عملية التغيير إن هم تنظموا سياسيا و نقابيا؟

● في خضم ما يعيشه العاملات والعمال الزراعيون من استغلال اقتصادي وتهميش اجتماعي وتمييز طبقي ، يبدو التساؤل مشروعًا:
والجواب عليه يبدأ من الواقع:
غالبية هذه الفئة تعاني من:
– ضعف الوعي الطبقي والسياسي بسبب سنوات من الإقصاء والتجهيل الممنهج .
– الخوف من فقدان العمل أو التعرض للعقاب في حال الانخراط في العمل النقابي أو الاحتجاجي.
– ثقافة الصبر والتسليم التي تُغذّى باستمرار من خلال استغلال الدين أو الإعلام الموجَّه أو السلطة التقليدية في القرى.
هذا لا يعني غياب الوعي بالكامل، بل هناك وعيٌ مخفي يتشكل من خلال التجربة اليومية مع الظلم، لكنه يظل غير منظم، غير مؤطر، وغير مترجم إلى فعل جماعي.
ما داموا لا يمتلكون القنوات السياسية التي تمثلهم والنقابية الضعيفة أو الغير مهتمة بهذه الفئة.
–لأن اغلب قادة التنظيمات أحيانًا يفضلون القواعد المدينية المنظمة على العمل القاعدي في الهوامش والقرى.
– ولأن النساء العاملات الزراعيات يعانين من طبقات مضاعفة من القهر الطبقي.
وفي المحصلة إذا تنظم العاملات والعمال الزراعيون سياسيًا بالإنخراط في حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يمكن أن يكون لهم دور حاسم في التغيير.
لكن هذا لن يحدث تلقائيًا، بل يحتاج إلى:
• عمل تأطيري طويل النفس.
– قوى تقدمية صادقة تؤمن بالمشاركة والإنخراط في تأسيس الحزب المستقل للعمال والكادحين الذي ستكون له القدرة على قيادة التغيير.
عبر رفع الملف المطلبي أمام المؤسسات والدفاع عنه والضغط من اجل تحقيقه دون لجوء العمال والعاملات إلى وكلاء لطرحه.

■ ما مدى انخراط مناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي في تقوية و إشعاع نضالات الطبقة العاملة الفلاحية، باعتباره الحزب الذي تبنى في اطروحته الماركسية اللينينية كإيديولوجية للطبقة العاملة؟

● يعتبر رفاق ورفيقات النهج الديمقراطي العمالي، امتداد لتجربة إلى الأمام ثم النهج الديمقراطي التاريخي، يعبر عن نفسه كحزب ماركسي–لينيني يرى في الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء القوة الثورية المحورية لتغيير المجتمع المغربي نحو الاشتراكية .
في أطروحته الماركسية، يعتبر أن تحرير الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والكادحين لا يمكن أن يتم إلا بعمل منظم وقيادة واعية تنبع من داخل هذه الفئات نفسها.
لذلك اعلن في مؤتمره الخامس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ليتولى الدفاع عن قضايهم ويصبحون قادات فيه
ويعمل الرفيقات والرفاق في الحزب على :
فضح التناقضات الطبقية داخل المجتمع المغربي.
الدعوة لبناء جبهة طبقية واسعة تضم العمال والفلاحين الفقراء وكافة الكادحين.
– الانخراط العملي في نضالات الطبقة العاملة والفلاحين
على مستوى النقابات:
يعمل المناضلون/ات الذين ينشطون من داخل النقابات الديمقراطية على الدفع نحو دمقرطة العمل النقابي، وتحويله من مجرد فضاء للمطالب الاجتماعية إلى أداة للنضال الطبقي والسياسي.
يلعبون دورًا في دعم نضالات قطاعات كعمال النظافة، التعليم، الصحة، والمستخدمين في المناطق الصناعية.
على مستوى الفلاحين الفقراء:
مناضلو الحزب ساهموا في تأطير حركات احتجاجية للفلاحين، خاصة في مناطق مثل الريف، الأطلس، ودكالة، ضد: نزع الأراضي.
حاضرون بقوة من داخل المعارك التي يخوضها العمال /ات الزراعيون في (سوس والغرب ودكالة)
حاولوا إيصال صوت الفلاحين الفقراء إلى النقاش الوطني والدولي.
مستوى الحركات الاجتماعية:
حضروا بقوة في حراك الريف، جرادة، احتجاجات العطشى في زاكورة، وغيرها، كمساندين ومؤطرين.
أ– التحديات وحدود الانخراط
رغم هذه الجهود، يواجه رفاق ورفيقات النهج الديمقراطي العمالي عدة معيقات في تعميق وتجذير ارتباطه بالطبقة العاملة والفلاحين:
ضعف الوعي الطبقي وسط الجماهير بسبب سياسات الإلهاء والقمع.
تشتت القوى اليسارية وتنافسها على نفس القاعدة الاجتماعية.
الحصار الإعلامي والسياسي على خطاب الحزب.
هشاشة التنظيم الذاتي للعمال والفلاحين، وضعف استيعاب العمل السياسي كأداة للتغيير .
مناضلوا النهج الديمقراطي العمالي منخرطون بشكل فعلي، في تقوية وإشعاع نضالات العمال والعاملات الزراعيين والفلاحين الفقراء
لكننا نحتاج إلى:
– مضاعفة الجهود في التأطير الشعبي وذلك عبر:
– دعوة كل القوى الراغبة في التغيير إلى المشاركة معنا في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين
– بناء تحالفات واسعة مع القوى التقدمية والطبقية التي لها نفس الهم .

■ ألا ترى ان العمال الزراعيون يعيشون الاغتراب على غرار الطبقة الصناعية؟

● نعم، العمال الزراعيون يعيشون أشكالًا من الاغتراب مشابهة جدًا للطبقة العاملة الصناعية، مع خصوصيات ترتبط بواقع العمل في الزراعة:

– الاغتراب عن الأرض والمنتوج
العمال الزراعيون، خاصة في الاقتصاد الرأسمالي الحديث، لا يملكون الأرض ولا ما ينتجون عليها. الأرض مملوكة للملاكين الكبار أو الشركات الأجنبية، والمنتوج يذهب إلى الأسواق الوطنية أو العالمية، دون أن يستفيدوا منه.
– الاغتراب عن العمل
عملية الإنتاج الزراعي لم تعد نشاطًا مرتبطًا بالطبيعة والعلاقات التقليدية؛ أصبحت موجهة للسوق، مؤطرة بعقود عمل مؤقتة وهشة، وبآلات حديثة تجعل العامل الزراعي يؤدي أدوارًا ميكانيكية.
– الاغتراب عن الطبيعة الإنسانية
علاقة العامل الزراعي بالطبيعة لم تعد علاقة حميمية كما في المجتمعات الفلاحية التقليدية. أصبحت الطبيعة بالنسبة له مجرد وسيلة لإنتاج الثروة لصالح الآخرين.
– الاغتراب الاجتماعي
العمال الزراعيون يعانون نفس العزلة الاجتماعية مثل العمال الصناعيين: الترحال الموسمي، هشاشة العمل، عدم التصريح بهم لذى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
نقط التشابه: كلاهما يبيع قوة عمله في سوق العمل، ويُستغل من طرف الرأسمال، ويعاني من فقدان السيطرة على وسائل الإنتاج.
الاختلاف:
– أولا في الأجر وفي عدد ساعات العمل .
– العامل الصناعي أكثر انغماسًا في علاقات إنتاج رأسمالية متقدمة ومنظمة.
– العامل الزراعي قد يبقى مرتبطًا جزئيًا بعلاقات إنتاج تقليدية ، ما يجعله في موقع أكثر هشاشة وأقل تنظيمًا نقابيًا.
نعم، العمال الزراعيون يعيشون الاغتراب الرأسمالي على غرار العمال الصناعيين، لكن مع حدة أكبر بسبب هشاشة أوضاعهم، وتهميشهم السياسي والاجتماعي.
وهذا ما يجعل تأطيرهم وتنظيمهم السياسي والنقابي أمرًا أكثر صعوبة، لكنه أكثر إلحاحًا لبناء وعي طبقي موحد بين جميع الكادحين وهذا ما قام به الرفاق والرفيقات عند اعلانهم عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي اغلبية قياداته من العمال والكادحين

الإعلام العمومي... حين يتواطأ الصمت مع الإقصاء

أبوعلي بلعزيان

في بلد يزعم امتلاك إعلام عمومي موجه لخدمة الصالح العام، يطرح غياب أي ريبورتاج مصور عن جماعة آيت بوكماز سؤالا فاضحا حول من يُعرّف هذا «الصالح العام»، ومن يقرر أولويات التغطية، ومن يرسم خرائط الاهتمام. لم يحدث أن تطرقت القنوات العمومية المغربية، وعلى رأسها الأولى والثانية، إلى قضايا آيت بوكماز، لا من زاوية التنمية، ولا من زاوية الإقصاء، ولا حتى من زاوية الثقافة والبيئة، في حين لا تتردد هذه القنوات في إرسال طواقمها لتغطية مهرجانات الاستعراض الموسيقي و«الزينة»، أو لإنجاز روبورتاجات سطحية عن برامج وهمية تدّعي النهوض بالعالم القروي.

التحليل النقدي يفرض علينا تجاوز السطح نحو البنية العميقة لهذا التواطؤ الإعلامي مع منطق المركز، مع النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي يرى في الإنسان رقما استهلاكيا، وفي الجهات غير النافعة اقتصاديا مجرد هامش زائد عن الحاجة. فآيت بوكماز، بما تمثله من حالة جغرافية وإنسانية وثقافية، تُقصى لأنها لا تدخل ضمن منطق السوق: لا شركات إشهار مهتمة بها، ولا لوبيات عقار أو سياحة فاخرة تدفع مقابل تسليط الضوء عليها، ولا مسؤولين كبار يقطنونها ليشعروا بوجع الإقصاء.

الإعلام العمومي، الذي يُمول من ضرائب المواطنات والمواطنين، بما فيهم سكان آيت بوكماز، تحول إلى جهاز دعائي للسلطة، يمارس رقابة ناعمة على الحقيقة، ويمرر الخطاب الرسمي كحقيقة وحيدة، ويخنق التعددية المجالية والفكرية. لم يعد الإعلام صوتا لمن لا صوت له، بل أصبح بوقا يُسهم في تعميق الفجوات الطبقية والمجالية، ويدفن القضايا الحقيقية التي يعيشها ملايين المغاربة في القرى النائية، حيث تنعدم البنيات الأساسية، وتغيب شروط الكرامة الإنسانية.

فلماذا لم ينجز التلفزيون المغربي يومًا روبورتاجًا عن آيت بوكماز؟ الجواب بسيط ومخيف في الآن ذاته: لأن آيت بوكماز لا تدخل في «أجندة الصورة الرسمية» التي تصنع المغرب كما تريد الدولة أن يُرى، وليس كما هو. صورة المغرب تصاغ عبر كاميرات مركزية، تبث من الرباط ومراكش والدار البيضاء، ولا مكان فيها لصور الطين، ولا لمعاناة الأطفال وهم يقطعون الكيلومترات في اتجاه مدارس مهترئة، ولا لصوت الأمهات وهن يلدن في المنازل أو في العراء، لغياب مراكز صحية مجهزة. آيت بوكماز ليست موضوعًا إعلاميًا، لأنها تفضح واقعًا تريد السلطة إخفاءه.

أي انسان له ضمير لا يمكن أن يصمت أمام هذه المهزلة. بل يجب أن يفضح هذا الإعلام الطبقي، الذي يُسهم في إعادة إنتاج نفس منظومة السيطرة والتهميش. آن الأوان لبناء إعلام شعبي، بديل، يسلط الضوء على الهامش لا بوصفه غريبًا، بل بوصفه مركزًا منسيًا. إعلام يفضح، لا يُجمّل، ينقل الواقع كما هو، لا كما يُراد له أن يُرى. إعلام يجعل من آيت بوكماز عنوانا لكرامة مغتصبة، لا نقطة شاردة في خرائط النسيان.

فاس : 11 يوليوز 2025

هل ستشعل شعبوية ترامب صراعا أهليا داخليا؟

المصطفى خياطي

في يوليو 2025، واجهت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موجة احتجاجات واسعة من قبل المهاجرين والمجتمعات المدنية في عدة مدن أمريكية، خاصة بعد تشديد سياسات الهجرة والتدابير الأمنية التي اتخذتها الإدارة. فيما يلي قراءة نقدية لتعامل السلطات الأمريكية آنذاك مع هذه الأحداث:

السياق السياسي والقانوني حيث استمرار سياسات ترامب الصارمة تجاه الهجرة، والتي شملت توسيع عمليات الترحيل، وتقييد اللجوء، وبناء الجدار الحدودي مع المكسيك.

– تصاعد الاحتجاجات بسبب تقارير عن انتهاكات في مراكز احتجاز المهاجرين، خاصة تجاه الأطفال والعائلات.

– استخدام خطاب استفزازي من قبل ترامب، الذي وصف بعض المحتَجين بـ«المخربين» أو «الخارجين عن القانون»، مما زاد من حدة التوتر.

– رد فعل السلطات.

– التصعيد الأمني / القمعي: تم نشر قوات الحرس الوطني في بعض الولايات، بالإضافة إلى تدخل مكثف من قوات الشرطة الفيدرالية (مثل وحدات DHS)، مما أدى إلى مواجهات عنيفة مع المحتجين.

– الاعتقالات الجماعية : تم اعتقال مئات الأشخاص، بما في ذلك نشطاء حقوق مهاجرين وصحفيين، amid accusations of excessive force.

–التعامل الإعلامي اتهمت الإدارة بعض وسائل الإعلام بـ«التضليل» ونشر «أخبار كاذبة»، بينما ركزت خطابات ترامب على «حماية القانون والنظام».

الانتقادات الموجهة للإدارة :

–انتهاك حقوق الإنسان التي لطالما تبجح بها الغرب الامبريالي و أمريكا اساسا.فقد وجهت انتقادات صريحة من طرف منظمات حقوقية دولية بسبب استخدام القوة المفرطة، والاحتجاز غير المبرر، وظروف مراكز الاعتقال.

– تسييس القضية : كعادته لجأ ترامب لاستخدام الأزمة لتعزيز خطابه القومي وتحفيز قاعدته الانتخابية قبل الانتخابات النصفية.و تمرير نزوعه الحمائي في الاقتصاد و التجارة نحو المجتمع.

– تقويض الديمقراطية أو بمعنى أصح انكشاف الوجه اللاديمقراطي للإدارة الأمريكية. فبعض الخبراء رأوا أن القمع الأمني يُضعف حرية التعبير ويُهدد المبادئ الدستورية.

– التداعيات المحلية والدولية:

– انقسام مجتمعي حيث زادت الاحتجاجات من الاستقطاب بين مؤيدي ترامب (الذين رأوا في الاحتجاجات تهديدًا للأمن) ومعارضيه (الذين اعتبروها دفاعًا عن العدالة) و لا مناص منها لمواجهة غطرسة ترامب و إدارته.

– ردود فعل دولية حيث أدانت دول ومنظمات دولية (مثل الأمم المتحدة) التعامل الأمريكي، بينما أشادت حكومات محافظة (مثل المجر) بـ«حزم» ترامب تجاه المهاجرين.

– فشل الحوار : غياب سياسة حوارية أو إصلاحات هيكلية في قوانين الهجرة زاد من الاحتقان.

–أسلوب المعالجة: اعتماد الإدارة على القمع بدلًا من الحلول السياسية أو القضائية كشف عن توجه سلطوي.

إرث طويل الأمد حيث أن هذه الأحداث عمّقت جراح الانقسام العرقي والسياسي في أمريكا،و جددت التنبؤ بالقنبلة الموقوتة المتجلية في السياسات العنصرية و التي ستكون سببا في تفجير الأوضاع التي قد تتطور إلى حروب أهلية؛ و هنا لابد من التذكير بحوادث الهجومات المتفرقة، في الزمان والمكان إما بإطلاق النار على تلاميذ أو متسوقين و غيرها من الأحداث التي تنم عن نوايا انتقامية لأصحابها و مرتكبيها جراء الإحساس بالحكرة أو التمييز العنصري.

ووأثرت على صورة البلاد، و كشفت وجه أمريكا اللا إنساني البشع و تكرست نظرة الرأي العام الدولي لأمريكا بكونها راعية للعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني و شعوب الصومال و العراق و الفييتنام و أفغانستان..... الخ.

خلاصة القول، إن تعامل إدارة ترامب مع احتجاجات المهاجرين في هذه السنة، يُعتبر نموذجًا للسياسات الشعبوية الأمنية/ القمعية التي تفضل القوة على التفاوض، مما خلف تداعيات اجتماعية وقانونية ستستمر وستتعمق حتى بعد انتهاء ولايته. النقد الأساسي يتمحور حول اختزال قضية معقدة (كالهجرة) في مقاربة أمنية بحتة، دون معالجة جذورها الاقتصادية أو الإنسانية.

حدث الأسبوع

بصدد حراك آيت بوكماز

عودة لدروس الحراكات الجماهيرية عامة

إ.ج

في ظل السيطرة البورجوازية التبعية على الحكم:

×تتعمق الفوارق الطبقية والمجالية بين المدن والقرى، بين الأحياء الشعبية والأحياء البورجوازية

×يتعمق التفقير وانتشار كل مظاهر البؤس، ويتفشى العنف السلطوي والقانوني المباشر والغير المباشر ضد العمال والكادحين وضد أصحاب الرأي المعارض (قمع التعبيرات والتنظيمات المعارضة) وينتشر كالهشيم في مفاصل المجتمع.

×تغيب الخدمات الأساسية من طرق وسكن لائق وماء وكهرباء واتصالات وخدمات إدارية وتعليم وصحة أو تصبح مخوصصة لا يستطيع الفقراء ولوجها، وتستفحل هذه الأوضاع في البادية، وفي حالة وجود هذه الخدمات فهي تفتقد للجودة المطلوبة...

الطبقة الحاكمة منشغلة بتحويل الميزانيات نحو استثمارات لا تخدم في العمق هذه الجماهير وحاجياتها الأساسية وحقوقها ولا تخدم تنمية شاملة لصالح الشعب، بل تخدم جيوب الحاكمين وزبانيتهم ومظاهر البهرجة الخاوية.

أمام هذه الأوضاع تجد الجماهير الكادحة نفسها وبعد صبر طويل في مواجهة التعنت وعدم الانصات والاستهتار بل والاحتقار المقيت، إضافة إلى العجز البنيوي للأجهزة المنتخبة الصورية، فتلجأ الجماهير أو فئات منها إلى التعبير عن غبنها ومعاناتها عبر حراكات تبدو مفاجئة أحيانا لكنها في الحقيقة هي تعبير عن ذروة المعاناة في غياب تنمية شاملة تستفيد منها الجماهير الشعبية.

إن هذه الاحتجاجات والتعبيرات الشعبية تعبر عن الواقع التالي:

×جماهير مقهورة ومنتفضة على أوضاع التهميش والتفقير والاستغلال والحكرة

×جماهير في حاجة إلى التضامن الواسع

×قوى سياسية تقدمية وديمقراطية متضامنة لكنها لم تستطع بعد إدراك مكونات الواقع للانطلاق منه للتغيير، وفي مقدمته تقديم الجواب على ما يلي من الأسئلة الحارقة:

كيف نقدم الدعم اللازم للحراكات الشعبية ونجعلها تستفيد من الحراكات التي سبقتها، والتي رغم طابعها البطولي أحيانا تم إغراقها في اليأس والاحباط بسبب القمع والاعتقال والمحاكمات للقيادات وعدم الاستجابة للمطالب، أو بسبب إعادة تكرار تجارب الرهان على المجالس الجماعية المفلسة بقيادات من الحراك نفسه بدعوى أن الفساد هو مشكل أشخاص أو أخلاق أفراد وليس بنية سياسية واقتصادية وثقافية وأخلاقية متجذرة في بنيات دولة النظام المخزني الكمبرادوري وأساليبه في التسيير والتدبير والتي تطرد كل إمكانية لتغييرها من الداخل.

كيف نركز على بؤرة نقط ضعف الحراكات الجماهيرية لإنقاذها مما قد يخترقها من التيه والرهانات الخاسرة والانتظارية والتوظيف والتكرار للأخطاء من جهة، ومن جهة أخرى لاستثمار القوة الخلاقة في مناهضة القهر والاستغلال والدفع بها لبناء وتقوية وتصليب أدوات الدفاع الذاتي المحلية الموحدة للجماهير، ولبناء تجارب تعطي الأمل في التغيير وفي فرض الإرادة الشعبية كصوت لا يعلى عليه، حيث تتجاوز كل تلاوين الالتفاف السياسي عليها وإعادة تدويرها لإفراغها من شحنة الانخراط في تصور البديل التنموي الشعبي المأمول؟

إن لليسار التقدمي المناضل مسؤولية كبيرة في هذا السياق هي مسؤولية تنظيم الحراكات وتأطيرها ضمن جبهة اجتماعية للتغيير الديمقراطي الشعبي، ومساءلة نفسه وتنظيماته عن الأخطاء السابقة لتجاوز الرهانات على عمليات إعادة تدوير جماعات مفلسة يعشعش فيها الفساد ومحدودة الصلاحيات والميزانيات ، بل ضمن بناء استراتيجي لتنظيمات محلية لأدوات الدفاع الذاتي للجماهير مستقلة عن المخزن وزبنائه ولها مطالب واضحة وبرنامج للعمل.

2025-07-15